

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۱۱۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله در اسعجاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۱۱۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۲۸۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله در الحساب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۱۱۸



جمهوری اسلامی ایران  
شماره ثبت کتاب

۲۰۸۲۸۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله در اسعصاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۱۱۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۱۸۳

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶



اللامه دفاتر و اسناد  
رسمه و اسناد

۱۷۱۱۸  
۲۰۸۲۸۳





ليس بمقدور ان الشك المأخوذ منه ظني ثم علم ان طاربا و ساربا مع ان مورد التاثير من سوانح  
الاستصحاب والمردبه ما كان الشك الثاني بزيادة اليقين الدلالي ولم يكن الشك في العقابا واطاعه الكو  
الدولي زمان الشك ومن اجل هذا وان كان بعد تامل ما بهر الخرج من تحت الاستصحاب المأخوذ منه حاله  
يقينه وشكته الدانه بها بصريح الشبهة في ابد النظر مثاله التفرع من بحصر في الاطعام والموضعات  
احاله الاطعام فتعال ان الرجل اراجهت منه مسئلة من اكل من العسل على سقم اجتهاده ووطنه  
بعد برهمنه من الزمان توقف في اصل المسئلة فليس له العمل على طبق اجتهاده باعتبار الاستصحاب المتنازع  
الذي سبره الزمان الدلالي ويرفع حكمه واطاعه الموضوعات فتعال ان الرجل اذا وجد نوبه شيئا اخر و  
بانه دم ثم غلبه وراى ان لو نه للزائل الغلب وشك في كونه وما اويعوه فليس له استصحاب الحالة السابقة  
ازلوقت من الاستصحاب فتعال الشرع في اصل الطلب للبرهمن ذكر مضاعفات الدلالة ان الاستصحاب  
من جملة الدلالة ودم القواعد ونقول ان كان بناء الدعوى عليه من باب العقل بامور العقاب الباطن على  
من باب الوصف فعدم الدلالة واضح لعدم تعريف الدليل على قبول الدليل الحكم العقاب والمدلول الحكم  
لكنه بغير تقييده بما اذا كان الاستصحاب من الاطعام الحكيمة على الاطعام <sup>الاستصحاب</sup> اخضاع العنوان للبرهمن  
اذا الاستصحاب في عدم الحكم لا بعد دليل بل ما رفع الدلائل وان كان الاعتبار عليه من الشك فالظن انه  
واظن تحت القواعد الشرعية ثم ان بناء على هذا من اجل قاعدة اصولية امر فوعيه وجمان وبهر الشك في  
في جواز التمسك بغير الواحد وجواز التقليد بناء على الثاني دون الدليل كالدليل فيه منع واضح وكيف كان  
ما لا يشارة الى تعريف المصطلح والفرع ليعلم ان هذا المسئلة واطاعة تحت ارضها اعلم ان الاطعام انما  
الاطعام متعلق بالدعوى وان تبعه العمل الواسطة بالعمل والدليل بسببته اصولا اعتقاديه والثالث ان الدعوى  
عليه وهو غير مبرهن حربي منها ما كان من الاطعام الشرعية وبغير منها ليس كذلك فالدليل بسببته ان  
والثالث فريه ورم غلابة الدلالة انه والفرق المفضل للمنع كالمخالف الثاني فان المجدد والمقلد متساويان  
بعد ثبوت المسئلة لا تتران مسئلة بغير المعدوم من المسائل الاصولية انما تفت وعلم حرج الناس ان

وہاں سے  
آئیں

الدكتورة

في تعريف المصطلح  
والفروع

والزائد  
الخارجة الواحدة في غير ذلك لا تستنفذ وليس لها حظ في خلاف مثل قاعدة الضرر واليد وجعل في المسلم على الضرر  
مع القواعد المذكورة في الغنة وأدركت فاعلم ان مسئلة الاستصحاب ليست على اصولية معقولة ولا فروعية  
لعدم اتفاق المذاهب في بعضها جميعا فلو استعمل الاستصحاب على ما مر من انه لا بد ان كان مورد الحكم  
الحق في نفس الشبهة في افتقار النص واجاله او معارضة بغيره واخر في مسئلة الاستصحاب  
او بعد ثبوت هذه المسئلة ليس للفظ خلاف في الاختصاص الثالث الماخوذ فيه بالجملة وان لم يكن مورد المهور  
الضرر فداخر في المسئلة الفرعية لان الشبهة فيه ليس ثابتا بغيره اصل الحكم بل هو الذي هو  
الحاجة منه في المقلد والجملة في غير ذلك حاشا لغيره الفقهية القديمة لا علمتها ولا غيرها  
ونظير الاستصحاب مسئلة الزيادة والاستقلال في الجواز الثاني وذكر بعض النقيضات للاستصحاب في الاستصحاب  
فيه المبانيات تقول ان الاستصحاب يستعمل باعتبار الحال التي لا يوجد وعدمها باعتبار المستعمل في  
والحكم باعتبارها في الاستصحاب في الفعل او في غيره اما الدليل في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
حال الصواب والحرر وكوه وبعض الدعا عليه وقيل المراد بالاستصحاب حال العقل على ما ثبت في بعض  
كان ليقينا كالبرهان في الصواب والحرر في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
في حال الضرر وجوب في الوجود بعد ادعاء في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
او كان وضعيا سواء قلنا بالاستصحاب في ثباته كشرطية العلم لثبوت النكاح في قوله في الاستصحاب  
الثالث في بقائه ما علم في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
تحقق موضوعها وتخصيص جميع الدواويل في هذا القسم المثال للدول مما لا بد منه انتهى فقلت ان  
ان التقدير للدول في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
ليس في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
وهو اثبات ان الاستصحاب على وجهه في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
كالقاسم في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب  
والاحكام في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب في قوله في الاستصحاب

...

الفصل الثاني  
الاستعداد

التعظيم



ليس بافلا اليه وما ذكره من الدلائل ليس شال الله الحكم الكلية كذا قيل وفي نظر لا يمكن فرض الشك  
للحكم منها ومن غيرا وهو غير خفي عاير كذا في ما قل والثالث ان ما ذكره من الدلائل ما لم يذكره  
سواء كان شال الله الحكم او الموضوعات او كان مستند الحكم العقلا بل يمكن ان يكون  
مع غير موارد الاستصحاب في سواه ان في غير شال الجواب ان الاستصحاب ان يثبت الحكم ان  
يعتبر ان الدلائل لا يعنون التقييد او الدلائل ومع الواضح ان حكم العقل لا يمكن ان يكون  
فيه اجمال بل الحكم العقلا يشي الدليل الموضوع كجمله ان ما ذكره من الدلائل في الردود  
في حكم في ان شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
للاستصحاب العقلا فلم يبق موضوع للاستصحاب في كونه والثالث استصحاب الجواب ان الاستصحاب  
في الحكم العقلا كانه حسيه لكن كل حكم عقلا غير حكم عدم الدلائل في حكم كونه في اجزاء قاعدة  
الملازمة بين العقل والشرع فهو داخل في القسم الثالث للدلائل واما في الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ما ليس للشرع في نفسه كالعدييات التي ليست بالحكم فيكون مورد الدلائل في شال الله الحكم العقلا  
الدلائل في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ارحال في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
استنبطه كاللصير الوديعة لثبته لوضع كاصاله قدم النقل او الاشتراك او امر كاصالة  
عدم التقييد والتحقيق والقرينة في الموضوعات العرفية كالمطلوب والبرس والمزوم وكذا  
مع الدلائل كاجابة والطاير والخيالة في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
وغير ذلك في العاد في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
والعرفية في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
له لاطراف المانع واستصحاب عدم المانع والاول في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
مع الشك في مقدار الاستعداد في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
وعدمه باعتبار عدم العلم بالزمان حدوثه او ان اول زمان حدوثه معلوم ومقدار الاستعداد

اقسام الشك  
في المانع  
مقدار

التي هي

التي هي معلوم ولكن الشك في تعيين ذلك الشك الموجب ومقدار العلم مثلا ان مقدار استعداد الانسان ما له سنة  
سنة ومقدار استعداد العصفور سنة واحدة ولكن لا يمكن ان الشك الموجب من موافق او غير  
والثالث ان اقسام الشك في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ولكن شك في حد ذاته والشك في نفس ما يقينه وذلك اقسام في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
الشك في اصل الحكم الشك في كونه كذا ان كان متغيرا ومقدار منه الملائمة في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
كالخبر والبرهان في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
معلومه شرعا كالحقيقة والحقائق التي يثبت كونهها في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ما كان من الشك في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ولم يعلم انه بول وغيره ما هو عرفا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ذلك الشك الموجود سابقا مثلا او كان في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
واظهره في العقل او لم يلق في موارد الاستصحاب في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
الثانية واول الاستصحاب في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
ان يجرى على الشك في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
محقق بالدلائل في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
خروج العدييات كصاحب الرياض وغيره وقد يشهد بما صدق ذلك الدلائل في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
المفكرين في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
في الدلائل في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
تحت الرابع انه لو كان في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
خاليا عن الفايده الدلائل في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا  
نفسه في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا في شال الله الحكم العقلا

اقسام الشك  
في المانع

2 انه كذا في شال الله الحكم العقلا  
2 الدلائل في شال الله الحكم العقلا  
اهم له



مثلا وانك في الطهارة المستغنى الطهارة السابقة حتى تنه كل شئ من كل شئ  
 عدم طرد البول وكوه ولد اوانك في بقا الوجوب المستغنى لغنى الوجوب المستغنى  
 عدم كونه والكراهة والندب المداقة الثالث قبل البول وكوه وقد جاء في ذلك  
 ما ان وجوب هذه الاصول العديدة غير محتمل من حيث وجوب الاستصحاب في الدعوى  
 وعدمها لان هذه الاصول ان كانت عديدة لكنها اصول مثبتة وهي ليست كجمل  
 ان فاعل احد الضدين لا يوجب بئز فضل للآخر لا يتقدم حجة الاصل المثبت وعدم اعتبار  
 في امثال هذه الموارد ولعلنا نرى في هذا المسئلة من خارج النية وان سلم في الامر  
 العديدة في حد ذاتها ولكم الاضاف ان هذا هو الجواب عن رابع الاشكال لو جازم الاول  
 ان ماره النقص غير منحصر في اركان الاصل العدم في قبيل الاصول المثبت بل في جملة الاصول  
 ما ليس هذا القبيل بل في سائر استصحاب الطهارة ومما اوضح ان الشك في بقا الطهارة وعدم  
 مسبب عن الشك في حدوث رافعا للبول وكوه وليس استصحاب عدم الرفع بالنية الطهارة  
 الطهارة من قبيل الاصول المثبتة لبقاء الطهارة مع جملته لوازم عدم البول وكوه من خارج جملته  
 للارام العادية مع ان المنقول لا يمتنع في انه وكوه من الاصل المستغنى المستغنى الذي هو محل النزاع  
 والثاني ان اعتبار حجة الاصول المثبتة وعدمه انما يلاحظ بالنية المندم به في كجملته الاصول  
 المثبتة من باب العقد الشرعي وما بالنية المندم به في كجملته الاصول من باب الوصف ومن باب  
 الحكم العقلي الطخي كما هو محل كلام العلماء في الغائبة والخاصة للاداء منهم من متأخريهم الذين  
 على حجة ما بالبدل غير فله فرق بين الاصول المثبتة وغيره ما بالاداء على الظن ولو كان حاصلا  
 مع الظن لعدم الضم من جهة استصحاب التام لان لو ان الغافل كجملته الاصول من الظن انما يكون  
 كجملته الاصول كجملته الاصول بل لا يسلط لنا العقلاء على اعتبار دون مطلق الظن ولو كان فاعلا  
 الا الاصول بالبرهان ولا استبعاد فيه وقد وقع نظيره في الشرع والظن معتبر في القبول والاعتقاد

مع وجهين

لا الارتفاع

الى الوقت مع ثبوت الملازمة بينهما في الواقع فتم اولى اهل الدار بان لو ان من الدعوى المستغنى  
 الاصول المثبتة العديدة لا بد من الدعوى على سبيل الظاهر ان كل الدعوى الملازمة للوجوب  
 وعبر الملازمة لها على الظن ان الدعوى المستغنى العديدة الخاصة والمنعوية في ذلك لا يمكن تمييزها  
 محذورا من قبل استصحاب البراهة الاصلية والاصول الفظية وكما هو محل اجماع فتم جبراً ولكم الاضاف  
 ان مفارقة الاصول العديدة في مورد عدم الموارد من حيث انما جاء تحت الاستصحاب الذي لا ينفك فيه  
 مراعاة كانه التا لبقية غير معلقة لنا ولا يمنع اعتبار ما من حيث انما جاء تحت سائر القواعد كالملازمة  
 وفاعله عدم الدليل بل عدم الوجود او كونها مبرجة للظن المستغنى في اللغة او ادراكها كانت القاعدة  
 المسلمة المعروفة التي استقرت بحجة العقلاء وهو البناء على عدم اوانك في وجوب ركنه وعدمه  
 ان ترتب على السنة المشتركة جميع اصحاب العدم مع الاصلام الوجوبية السابقة واللاحقة في الاحكام  
 التي من جملة لارام الشرعية المرتبة عليه وليس بحجة استصحاب من بشرى بل مجرد حكم بعدم ما غير  
 من سبب في لزوم ركنه الشرعي من العدم والوجوب من حيث الاستصحاب ومن حيث مراعاة  
 الحجة التي ان كان مرجحاً للحكم بالبقاء وعليه استقر ما استدلوا على كونه موجوداً في الاصل  
 واوله المثبتين لجهة الاستصحاب واوله ما فيها مشتركة من حيث المفاد من المعاني كما يجب  
 اليه انما نعلم وانهم انما ثبت بدوهم مخفى بالوجوب وما شهد على عدم نية هذا الارتفاع  
 من المصنفين على ما فيهم الرضا في انما يخصص من النفي والاثبات بتلك الاستصحاب  
 واوله في الاداء وان التا لاختصاصه قال المصنف وقد اختلف في صحة الاستدلال لجهة الاستصحاب  
 للافاضة على البقاء وعدمها لعدم افاضة فاعله التحقيق كالملازمة والعرض والغرض على صحة الشر  
 كحفيظ على بطلانه فلا يثبت به حكم شرعي وقال الفقهاء ان كانه يشترط في كل ما ينفك في اثبات  
 الحكم الشرعي دون النفي للاصلح وهذا ما نعلمون انه حجة في الرفع للذاتيات حتى ان جوده  
 المفقود بالاستصحاب لا يصح حجة لبقاء حكمه للاثبات ملك له في مال مورثه والثانية ان

الاجماع







منه انما هو كونه  
فانما هو كونه  
فانما هو كونه

وغيره كما انما يستعملون ما جاء به اليه من الايمان كونه من حيث هو وانما انما تستعمل كل واحد من الامور الشرعية  
مثل كون رجل الكافر في ذكره زوج او في ذكره غير رجل اخر ذكره على وجهه او ذكره في وجهه  
طاهر او نجس او ذكره في الليل ما يقاوم كون النهار ما يقاوم كون ذمة الانسان مستغلة لمصلحة  
او طواف الى ان يقطع لوجهه في جعل الشارع سببا لنقص تلك الامور انتهى ولعل من شأنه  
ان لا يكون الا في الامور الخارجية التي لا يمتنع فيها مقابلة الشيء بغير واحد وليس كذلك وكيف كان  
فالتمس في المسئلة القول بحجة الاستصحاب مطلقا لكن في باب التعبد الشرعي لا في باب التعبد او في  
الوصف العقليين بحسب سبب انتم ووجه انهم القائل بحجة في باب العقل وجهان احدهما انه  
بعضهم من ان ما ثبت دام وهو كلامه في حال عدم الفحص ووجهه ما ذكره المحقق في حال نقص  
الدلائل ثابت فينت الحكم والعارض لا يصلح رافعا له في الحكم بقدرته في الثالثة اما ان مقتضى الحكم  
الدلائل ثابت فلا ينافي على هذا المقدير واما ان العارض لا يصلح رافعا له لان العارض انما هو  
احتمال كونه ما يجب رد الحكم لكن احتمال ذلك العارض احتمال عديم فيكون كل منهما مبدءا متقنا  
بمقابلة مقتضى الحكم الثالث سلب ما هو المستصحب رافع قلت هذا الدليل ان تم اثبت بحجة الاستصحاب  
في باب التعبد العقلي ليس الوصف فخر زائفة ولذا ذكره بعض الدعا في قبال دليل الوصفين في  
في المقار ما ذكره البهائي في الزيادة بقوله المستصحب ان المستصحب لو لم يكن محتملا يتصور المعجزة  
ليتمامه مرفوقا على اعادة وصف الظن وان ذكره في غير ذلك واوله وفيما ذكره المحقق في نظر  
موجبهين احدهما ان الرابع في المسئلة في صورة النكاح في المانع من اتمامه وهو صورة  
الشك في مقتضى وجع القول ان قوله ان مقتضى جريان كان واده الوجود الباقى وقد ارفعنا  
وان كان واده الوجود في ثالثة الحال فهو الالهام وعين المسئلة ان لا يقاوم ان الاستدلال في ثالثة  
على ما سلك مع القول في الاستصحاب في الشك في المانع وثانيهما ان تسليم وجود اقتضا المقتضى بالفعل  
كما هو مقتضى صدر الاستدلال لا يجب له وجب لوجه حاب البقاء على عدم الدلائل كما يجب اوجها وافتها كما  
هو وجه مقتضى دليل الاستدلال وان اريد بوجود المقتضى في وجود ذات المقتضى في مقتضى

في العقل كونه  
في العقل كونه

لان ذلك

لكن وان مقتضى الاستدلال في ثالثة المانع وثانيهما ان الاستدلال في ثالثة المانع  
وهو ان الاستصحاب مقتضى للظن والظن كالحاصل منه حجة اما الدلائل فلا تامة لعدم حجة الظن كما هو عليه  
العامة وشدة من كونه الخاصة ما لا يخص حجة الظن كالحاصل من ملاحظة الحالة الباقية العقل عليه  
او الدلائل منها على انها كاستدلال في كون المدعى على الظن واما الصغير فقد ذكر في اثباتها وجوه الدلائل الوجه  
للاستدلال في الرجل السليم كبر بان ما تحقق وجوه او عدمه في حال اذنت ولم يحصل الظن بطريق عارض  
بهذه من مقتضى البقاء والثالثة القاعدة العقلية وهو ان ما ثبت في الزمان الباقى قابل للبقاء والردال  
والدلائل من وجوه المدعى ان الدلائل في ثالثة المانع ووجه عدم الرافع البهائي ان يجمع كل منهما لعدم ان يكون  
موجبه ولكن ما لم يعلم من عدمه في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
ان على الموجدات ما ثبت على مقدار استبعاد ما يكون الحكم في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
الدلائل ان مقتضى اما الجواب الدلائل في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
الموارد غير مقتضى للظن والظن كالحاصل في بعض الموارد لعدم مستند الخارج والثالثة ان لا تارة الظن في ثالثة المانع  
ان لا يجوز الاستصحاب في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
كل واحد من الواقع مع العلم الدلائل باقتضا في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
اعز الاستصحاب بالبينة في جميع الواقع لكون البينة في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
ان لا يثبت بالبينة في بعض الواقع لكون البينة في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
وقد فرض المخرج المذكور في بعض الواقع لكون البينة في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
كل واحد من البينة في بعض الواقع لكون البينة في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
بموت جملتها في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
اذ يبرح في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع  
مستفقدون ظاهر الدلائل الفارقة المروءة في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع في ثالثة المانع

وان كان صحيح































الحمد لله

الحاج

[illegible]



عبدان اطعام  
الرضع

المطبخ من ذلك قضاء والنجى وانوار الحب  
الذي في القلوب والكر والسيء  
الكل من ذلك القضاء والنجى وانوار الحب  
الكل من ذلك القضاء والنجى وانوار الحب

مؤلف

[illegible]











المصدق مثله المثال المذكور لانه كذا في كل انقضاء وهو ان يكون انقضاء الكسوف من غير ان يكون  
 ان يكون هو البول وفي كل انقضاء سابق وهذا هو البول في كل انقضاء من غير ان يكون البول  
 بينهما والسر في التخصيص ان ذكرنا ان يكون موجب البقاء في هذين الموردين يتحقق في صورتين الاولى  
 في سائر انقضاء الموانع وغيره من موارد جريان استحقاق القوم ان لا يكون فيها بطلان في موضع التخصيص  
 القضية فيها انقضاء موهلة في كل انقضاء لا يشترط الزام مثل ما اذا قال الشارع ان في كل انقضاء انقضاء  
 فادار اللفظ بغيره بغيره لانه لا يشترط ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 المقام بحيث يكون في الزمان انقضاء ولو كان انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 نفس انقضاء الكسوف في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 الحكم في الزمان انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 في البين في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 في وجه استدلاله وفي كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء  
 احد هما البقيا بالعدم المذكور وهو كبر البقيا في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 في انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 بالحكم في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 والشك في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 الدليل في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 وهذا انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء

العدل في كل انقضاء

الدول في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 في استحقاقه والثالث ان هذا الكلام جار مجازة في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 فادار اللفظ في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 سلكنا ان لفظ النقص قد يتردد في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 بين الفصلين متعلقين بغيره من جانب المتعلقين في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 استعمل لفظ النقص في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 الحق صاحب الشرائع على ما نقله في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 قال في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 بغيره من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 النسبة بين انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 اعم من ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 المانع بانه اعم من ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 المشتك في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 المستحق في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 كغيره من كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 لما فيه من كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 انه مخفي بالانقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 ان لفظ البقيا بان على معناه وكما سبقت النقص الى المعنى انما هو انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 على حاله الصريح على ما سبقت في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء

لذلك في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 النوع في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء  
 في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء من غير ان يكون انقضاء انقضاء في كل انقضاء



ذكر فضل  
علاء الدين

في تفصيل البر والار  
في الاصحاح

Fig 2

الحمد لله

تكملة تقييد  
في التفسير







وذكر فصل التراب  
والأحجار

۱۰۰

قال المؤلف المستحق ان يترتب له الجواز لبلاده للسبب في ما نافذ في الدواعي الشافعية بان وجوب الدليل على ان  
ظرف اقامته دليل في نفسه فاما انما قيل انما يستلزم الحكم دل الدليل على رده وهو ان كان لفظ الشافعية  
مع بيانه فلهذا يدل على ما فيها عند عدم تخرجها عن جوده فان دل الهمزة على رده عند عدم دلالة  
والرجوع مع ما كان ذلك مستحكما اليوم في اختيار دليل التخصيص وان كان باجماع فالاجماع انما يقع على رده  
الصحة عند عدم رده الوجود ولو كان الدجاج شاملا لحوال البر و كان لفظ الف له خافرا لادعاء كان  
الخاص في لفظ الصلوة عند جوب المرجح و لفظ التخرج من الدجاج لفظ الدجاج لم يقع مستلزما  
بعد جوب المرجح واعتقد منه دها لعدم تخرج عدم الدجاج او جوده باجماع فوجب ان يقال حال الرجوع  
في حال عدم تخرج على الوجه ما انما يستلزم الدجاج عند ارتفاع الجماع فتخرج وهذا لان العقل يدل على  
البراهن الاصلية بشرط عدم دليل السمع فلا يثبت له دلالة مع جود تحصيل السمع فكذا هنا انعقد الدليل بشرط  
العدم فاستلزم الدجاج عند الوجود وهذه الدقيقة وهو ان كل دليل ايضا نفس المكلف فلهذا اجماع  
المكلف في كمال اليوم والسمع دليل العقل فان مكلف له خياره فان اختلفت عقوبات اليوم يتبادر  
بعضه على المكلف فان رده له لا يصح ما لم يثبت الصيام مثل بعضه مرم رضاء مع حلقته  
المكتم فيه فيقول اسم شتم المكلف دليل عليه الدليل وهذا المخالف لا يستعمل الدجاج على المكلف في كماله  
الدجاج مع المكلف ولا يتحمل شتم الصيغة مع الدليل فهذا في نفسه كالتبني لهما قال فان قبل الدجاج  
المكلف فليفت برافع مكلف اجاب بان هذا المكلف مخرج بالاجماع وان لم يكن المخالفه فلهذا  
لأن الدجاج انما انعقد على حالة عدم الدعا في حالة الوجود فمن انعدم بالوجود فلهذا دليل على ان  
الشرع دال على الدوام انه ان يقول دليل على الانقضاء لا نافع لاسر الدليل لعل الدجاج لا يشرط  
بالعدم فلهذا يوجب دليل عدم الدوام وان كان نصا في نفسه فلهذا يوجب دليل عدم الدوام لان لم يشرط  
من غير الدليل ان ما ثبت داهم الجواز قاطع فلهذا يوجب الدوام دليل في نفسه لشرط هو الاحتجاج











مستحق في الذنوب والمحرمات الظاهر منها كجلب النيران وان تفاوتت بعد ان في الوقت شيئا واحدا وان  
 عند التفتيش في تلك الساعات متعده ومجموعات متعده في البدن كمن في بعض المراتب او الفقه  
 بعضه الرجل مثل الجوز وكفه مما بعد شيئا واحدا مستحق له في الوقت في غير التفتيش على امر  
 الدول في بيان مرار ورجوان الاستحقاق كقول المفسر وقد وسبقنا ان الحكم الشرعي ينقسم  
 الى عشرة اقسام قسم منها ما هو مستقل بالاعتقاد وهو الحكم الشرعي الذي لا يعتقده والعقود  
 الدخول ما هو مستقل بالعمل ولم يؤخذ في موضوعه العقل والشرع والعقود والقرائن  
 ما هو مستقل بالعمل فذا في موضوعه العقل والشرع وهو الحكم الشرعي الذي لا يعتقده والعقود  
 فتنين موضوع عرف وموضوع مستقل ولا يربط بزمان الاستحقاق في القسم الثاني من هذه  
 الخمسة وهو الحكم الشرعي الذي لا يعتقده والعقود والقرائن ما هو مستقل بالاعتقاد في زمان  
 الاستحقاق في القسمين الآخرين ونقول لا يربط بزمان المستحق للمصلحة الاعتقادية  
 في ذلك ان الاستحقاق لا يربط بزمان المستحق للمصلحة الاعتقادية في زمان  
 له هو الاحكام العينية مثلا او كان الرجل معتقدا على غيره عيسى في وقت من اوقات ثم عرض له  
 ليسيروا في دعائهم ليس له ان يشاركهم في ما يرونه الاستحقاق الذي لا يربط بزمان  
 استحقاق بعض الاعتقادات او الحكم الشرعي المرتب عليها وجوب البقاء عليه لما لا يوافق له في ذلك  
 او لم يفتقر بعض الناس وهو في صالح البقاء في صورة الشك وليس هو مملو صالحا للبقاء كجمل  
 واما الثاني من الحكم المرتب عليه فذلك ان الحكم تابع للوضع فليكن الحكم بالبقاء بقاء بدون  
 موضوعه للقول ان ذلك ثابت واذنا بالحكم بقاء الاعتقاد او الحكم المستحق له مع فرض الشك هو  
 بهر الفرض لا يفرق ان الاعتقاد لا يرد وجوب البقاء او الظن عند من يتبع بالظن في الدوام  
 وبعده عن الشك في غير البقاء او الظن والحكم المستحق به تابع له بربطه بالظن وانا نقول ان

فاذا كان

في كونه بولادها وان استخرجت كمن رافعا ومولاه في الواجب كمن لم يولد او يستخرج اليد ومولاه في  
 كونه بغير ولد وشال ما لم يولد في الارض في ذلك الوقت قد ظهر لنا في الاستدلال على ان حارة اليد وارتفاع كونه  
 للذات في الواجب كمن ما يخرجه ما في الواجب فان عدم ارتفاع كونه في كونه اليد لم يولد ان كونه ما يخرجه  
 بولاد في الواجب وشال ما لم يولد في الارض في ذلك الوقت قد ظهر لنا في الاستدلال على ان حارة اليد وارتفاع كونه  
 مثل حارة احد المشتهين وكما في الواجب ان كونه في كونه اليد لم يولد ان كونه ما يخرجه  
 له وانا نرى في المقارنات الدافعية التي يعلم في خبر المقام بعدم الدافعية بينهما ولو كان كونه في كونه  
 حارة الشريكين المشتهين مستلزما لطرح الدليل القوي في الدال على حارة الشريكين كونه في كونه  
 الدوام هو كونه حارة من حارة احدهما لا بد من كونه في كونه اليد لم يولد ان كونه ما يخرجه  
 لو كان هذا ظاهر الحان الاخرى الذي لا يربط بزمان المستحق للمصلحة الاعتقادية في زمان  
 الاستحقاق في القسمين الآخرين ونقول لا يربط بزمان المستحق للمصلحة الاعتقادية  
 في ذلك ان الاستحقاق لا يربط بزمان المستحق للمصلحة الاعتقادية في زمان  
 له هو الاحكام العينية مثلا او كان الرجل معتقدا على غيره عيسى في وقت من اوقات ثم عرض له  
 ليسيروا في دعائهم ليس له ان يشاركهم في ما يرونه الاستحقاق الذي لا يربط بزمان  
 استحقاق بعض الاعتقادات او الحكم الشرعي المرتب عليها وجوب البقاء عليه لما لا يوافق له في ذلك  
 او لم يفتقر بعض الناس وهو في صالح البقاء في صورة الشك وليس هو مملو صالحا للبقاء كجمل  
 واما الثاني من الحكم المرتب عليه فذلك ان الحكم تابع للوضع فليكن الحكم بالبقاء بقاء بدون  
 موضوعه للقول ان ذلك ثابت واذنا بالحكم بقاء الاعتقاد او الحكم المستحق له مع فرض الشك هو  
 بهر الفرض لا يفرق ان الاعتقاد لا يرد وجوب البقاء او الظن عند من يتبع بالظن في الدوام  
 وبعده عن الشك في غير البقاء او الظن والحكم المستحق به تابع له بربطه بالظن وانا نقول ان



او شتم ولا يربك قلعة العتمة تغفر الحكم بعدم كونهما لكنه لا يثبت الموضع ولا كونهما ولا يثبت  
 بل هو جارية مسائل الشرح البتة ومن هنا نرى ان العتمة او غيرها من المتعطلات المتعطلات كونه رتبة  
 او ما ردهم ارفع من حيث مع انها غير متعطل في الواقع والبرهان جميع المقامات ان الدوام الشرعي  
 للمقومات الثابتة في الشرح باطرين ثبت ولا يثبت مجرد وجود الدوام الا في الواقع  
 علم انه لو وجد موضوع لم يثبت عليه حكم الشرع ليس في ذلك كذا في الجواب الاستصحاب مثله اذا  
 شك في كونه العتمة كان جارا اوله ولم يثبت على حجة حكم من الدوام اصله فليس هو رتبة  
 الاستصحاب لم يكن مستدقاه معا ليقرب اما العلامة الثانية لعدم اعتبار الاستصحاب فيما  
 كان لازما ولم يكن في الدوام الشرعي بل هو لازم عقلا او في الواقع في البتة طاهر ما تقدم  
 وان اردت وضع ذلك فانا اوضح لك بالبرهان عليه ونقول ان المثال المتقدم في  
 بقاء الكثرة هو من طبقات جارية الشك وهو المار الكثرة ولا يستحق وجود التاثير  
 لما في الواقع لاثبات الدوام الثابت له وهذا القسم في الاستصحاب ليس في مطلق ما ثبت  
 الخطا ومن هنا نرى من حيث المستند ان الدوام الثابت له في الواقع وانما هو في الواقع  
 بين مع عتمة البيان الكون لاسباب عتمة امانات الدوام الشرعي بين من مع حجة  
 الاصل فيها اما لا عدمها من جهة ان الاصل عدم ذلك لان البقاء الشرعي الذي هو رتبة  
 الدوام الشرعي بين مثال وجه ذلك وان الوجه عدم حراية ليس ما ذكره او ما سنده  
 انتم وبالحكم الاصل المثبت بوجوه اثبات الدوام الشرعي العارضة للمقومات الثابتة  
 عارضة او عقليه وهذا الاصل هو كمن يباب الاستصحاب بل في جميع الدوام الشرعي والذات  
 عدم جارية ما يبرهن من عدمها وان هذا الفعل بوجوه عدمها في البصر بوجوه عدمها  
 عدم وحدها مخالفة فيه وكيف كان فالجواب ان الدوام الثابت له في الواقع ان الدوام الثابت له

الشرح والادب

او لا يثبت عقله وروى في الشرح ان الدوام الشرعي الذي جعلها البقاء الشرعي في بقاء  
 محقق من الدوام الشرعي بل كونه مستلزما له والذات ان جميع الترتيبات الشرعية الطاهرة او الراقية فان  
 المار منها ان الترتيبات الشرعية الدوام الشرعي الثابت له واما ما عدا ذلك الشرعي فلا يثبت  
 للموضع الطاهر ولا يثبت للموضع الواقع للترتيب من موضوع واقتران مثل الطواب بالبيت معلوم  
 ان الاستصحاب للموضوعات لا يثبت الدوام الشرعي الترتيبات على الموضوعات بل هو كونه او كونه  
 الدوام الشرعي لا يثبت في ثبوتها وحيث ان احدهما انه لا يثبت في الواقع والذات الدوام  
 ما كان متوقفا عليه كرتب السبب البين وجوب الاتفاق على استصحاب الوجودية او ترتيب الشرط  
 على الشرط كرتب صحة الصوم على استصحاب عدم كفاية ثبوتها انه لا يثبت في الواقع البتة الدوام  
 لانه ما يشهد اما العلامة في الدوام ان عدم اعتبار الاستصحاب في عدم اثبات حكمها لم يكن في الدوام والذات  
 وان كان امره في سائر كان طرزا ما لم يثبت في الواقع او مقارنا اتفاقا فلهذا حصل من ان مع  
 عدم المنطق في الشك في بقاء الشرع في عدم المنطق في الدوام الشرعي الثابت له  
 المنسبة وان ثبت قل ان الاستصحاب الدوام المشكوك بجله بقاء الدوام ان هذا العلم لا يثبت  
 الدوام الشرعي لاسباب معناه المتقارن كون المشكوك بوجوه اللفظية بل كونه في الواقع  
 الثابت غير ان البقاء على المشكوك فيه فلا يرب ان تارة وجود المستحب ليس للدوام واعطاه  
 المتقارن عليه فضلا عن وجود الدوام الذي لا يوجب في الموضع مرجح للثبوت بينهما فضلا عن وجود الدوام  
 الدوام المقارن البقاء لا يثبت ان وجود الموضع ليس من آثار وجود الدوام بل الدوام الكس في العلم بغير  
 مع آثار العلم بوجوه الدوام والمفروض ان العلم بغيره حاصل فليس من حقائق اللفظية الذي يرب الدوام والذات  
 المترتبة عليه واختلف الدوام على الدوام والمفروض ان الدوام الذي هو في الواقع في الحقيقة وهذا ثابت  
 في الدوام وقاعدته على العلم على العلم مثله انما هو رتبة العلم بالعلم ولم يعلم انه ستم كونه رتبة

وانه







مرور في القول  
المثبت

ان يستفهم مرورا بان الاصل المشتق هو ما اذا كان اللفظ الطاهر من الامور التي لا يلد في  
العرف واسمها في الحكم الشرعي لا يستحق رطوبة الترتيب المتخيل للامور فيكون ظاهر لاثبات كونه  
ذلك الترتيب الطاهر وهو حكم شرعي منزه عما عدا وجوده في الامور المتخيلة في الملائكة الطاهرة لا يمتنع  
فقطه وعدم ترتيب الحكم الشرعي عليه في نظر العرف الذي هو المعيار في المحاكمات اللغوية في الحكم الشرعي  
في نظر أهل العرف على الملائقات وهو موجود بالوجدان ولينظر ان كل الكلام في مسئلة الاصل المشتق  
عند القائل بعدم اعتباره انما هو بالنسبة لادوار التي لم تكن ثابتة في الزمان السابق ولم يكن موجودا  
وجوده والافاستحقاق هذه الامور كاف لاثبات الاحكام الشرعية عليها فلا تغفل وسنسلم ان  
انه حقيق في مقام النقض مما احتجنا به مع عدم اعتبار اصل المشتق انما هو ترتيبه التام في الاعتبار  
هذا الاستصحاب في صورة الشك في وجود المانع كما اذا اوضحنا رجلا وشك في وجوده في زمان محمول  
الماء على اعضاءه او دخل حجر في البول وشك في وجود رطوبة لرجله فيكون ذلك ما نهى عن دخول  
الماء لذلك وللدرب انه ينبغي على صحة العمل لا يعتبر على مجرد الاتصال مع ان طريقة الناس على  
عدم الاعتناء بهذه الاتصال واستفوا يستقيم على اجراء اصالة عدم المانع لما هو معلوم بل بعد بناء  
الطواظر عليه ليس من الاصل الاصل مشتقا للوصول الذي هو عاود التحقيق ان اشغل ما ذكر  
لمست مادة النقض سواء كان الشك في المانع والمجاوب وصف منه وجبه او في فعل وجود  
وجود المانع والمجاوب اما اذا كان الشك في اصل الحج فالرد فيه طم ان الشك في المانع كذا انشاء  
العمل وبعد الفراغ وان كان الشك في انشاء العمل فتمت من الترتيب الاصل بل لا يصلح اليقين في نسخ استوار  
سجية الناس على عدم الاعتناء به وان كان الشك بعد الفراغ فذلك اللفظ وان كان قد نفيهم حرجا  
قاعدة عدم اعتبار الشك بعد الفراغ فيه وهو توهيم فاسد لدن الغفل في الاخبار كونه انما هو  
الفعل بموجب هذه القاعدة بل هو مراد ما اذا كان الرجل الشاك في صحة عمله الماهر في سنة كبريائه  
علمه كالمهمل في مقامه واما اذا كان الشك في وجود المانع كما هو مراد النقض ظاهر انما كانت

باعتبار

ليس

باعتبار جهين لما نقول انما يقع في الترتيب بالاصل من اية اذا كان ان كذا انشاء العمل وان كان بعد  
الفراغ في شئ ما ولكن ليس من باب الاحتجاب بل من قاعدة عمل فعل المسند على الصفة التي تروا فيها  
واما نقول بصحة الاتكال باصالة عدم وجود المانع فيما طرأ بقتة الناس على الاتكال عليه كانه امثال القول  
والفعل وكما حيث يعتمدون في الاستئصال في شئ ما من هذا التكاليف بالعلم بوصول المانع الى الله  
المعتد به بغير ان الاتكال في غير ذلك بوجوب الفصل الى ان يحصل العلم بوصول المانع بطلان حرجها  
ولو كان حرجا خيا كان حصول العلم به بالنسبة الى التمام العمل الغافل عن حرجه في هذه المرتبة في زمانه  
والمحاكمات الشرعية منزلة على ما هو عليه بتا الناس ولا تغفل بصحة الاتكال في عالم القيمة بغيره الناس  
كالرجل الرجل بطله واعتل ان يكون فيها حرجا بجمع حرج وصول الماء اليها فلا تغفل بطلان حرجه  
مستكلا على اصالة عدم وجود المانع والمحل طريقة العرف من الدار على هذا لا يكون الدور والدور  
محل نقض ان لم يثبت اعتبار هذه الامور في جرد لا تنقضي على اعتبار مستند العمل للناس وطرقتهم فام  
كما يترتب الاحكام الشرعية على ذلك لغيره فاعتبار تلك بترتيب الاحكام العرفية فيتم اعلم ان ما  
اخرنا مع عدم اعتبار الاصل المشتق بل هو يستحق القول بكون الاحتجاب من باب العقيدة لا من حرج  
حرج على القول بحججه من باب الوصف قد يمتثل الدال باعتبار المعبر اذا كان هو الفاعل فاعلم بالمستحب  
كما هو مستند لثبوت الاحكام والادوار الشرعية تلك مستند لثبوت الادوار العادية بل للملزمات  
المفاتيح الاتفاقية اية فله وجه للتعليل مع اكاد الوجه الوجه الصحيح بالثبات وعدم اعتبار الاصل  
حرج القول باعتبار الاحتجاب من باب الوصف الوجه ما قرأ ان عموم المرتبة كلام الشارع راجع الى  
الاحكام الشرعية فلو قام دليل خاص على حجة الفاعل المستند لم يثبت منه الاثر في الدار الشرعية  
الثابتة لنفس المصطفى وقد سمعت لغيره ساء ما هو اعتبار الشارع في العمل ولم يعلم منه  
العلم في الوقت مع ان الملائكة يبينه في القليل وان كان ذلك في النقص انما هو حرجه في قولنا باعتبار الله



من باب العقل المحض فالوجه التعميم ولكن لا بد من شرط لا يمتنع انما هو ان لا يكون له حقيقة ثابتة بل هي  
 سائر اللوازم متوقفة على استحقاق المستحقين بل لا فرقان لكل واحد منها بل لا بد من العلم انهم قد علموا  
 نقل ان الاستحقاق اللوازم غير متوقف على الاستحقاق وهذا وان لم يكن من مستغرات هذا الامر الذي نحن فيه  
 نذكره لانه منسبته وعلى كل حال فنقل هذا القول انما هو الاستحقاق عند الطلب فلو لم يكن من سائر  
 اللوازم ومنه ومنه هو محال له ونقول اوله ان هذا الكلام غير معلوم الصحة والنية على ما هو ظاهره فلو لم يكن  
 وثانياً على كل شرط على احد الامور الستة المنقولة عن الاستحقاق في نوجبه فيكون ان يكون للوازم اللوازم  
 الغير المتوقف على اللوازم العقلية العادية كما هو المنسب في حفظ اللوازم انما هو الواقع هو اللوازم  
 العقلية وكونه واللوازم الشرعية ليس له حقيقة بل هو محال على كل حال فلو لم يكن المراد ما سبق اليه الاشارة  
 مع عدم اعتبار اصل النية وعدم برزت اللوازم العقلية والعادية والاعطام المرتبة عليها بالاعتقاد  
 وان كان المراد ان استحقاق اللوازم ولو كان متوقفاً على امره له اصله بعد بيان الاستحقاق في المفهوم  
 الشك في العبارة الاستحقاق يرتفع بالنية الى اللوازم بعد بيان الاستحقاق في المفهوم وهو دليل  
 بالنية اليه وانما في شك وان يكون المراد ان اللوازم او كان موجوداً مع طرفه ان يتم ارتفاع اللوازم  
 واحتمل ارتفاع اللوازم لو بقا في مفهوم طرفه كبر استحقاق نفس هذا اللوازم وتقصيل الكلام في غير  
 الامر الثالث هل اصله التنازع معبره ام وكذا اصالة التقدم معبره ام لا ولا بد من الموضع  
 وثانياً الكلام لنقول مورد اصالة التنازع اذا حدث حادث وشك في خبر حدوثه وهو قد يكون  
 في امر واحد وقد يكون في اثنين وكما نشك في التنازع او كان تابعاً احد ما معلوماً لا مشكوكاً  
 ومورد اصالة التقدم يعرف بمقابلة ما ذكره الكلام في حكم التنازع داخل في اصالة التقدم  
 هو الذي هو الاستحقاق المنفرد والاستحقاق العتق من اللوازم على حدة فاضحه اللوازم واجابه  
 ان التنازع اللوازم انما هو محتمل في هذا الباب كما هو محتمل في غيره من الامور التي هي في التقدم

مقدار

مثله اذا ثبت كون اللفظ حقيقة في الوقت معروض في كونه حقيقة في اللغة فيه ام في غيره بعد العلم  
 موضوع في اللغة في نقل مقتضى اصالة عدم الوضع في عدم نقله من عدم محوره كونه حقيقة في  
 اللغة الوقت والاعلام في حكم الاول انه لا ريب ان المتأخر حيث هو هو الذي هو مورد العلم في الحقيقة  
 التنازع في ثبوت سائر ما هو خبره في دار جابه الى اصالة عدم التقدم للذين من مرجع في معاصلة  
 له معصية في وجوه اصالة عدم وجود هذا الشرع في زمان ذلك وهو اصل عدم معلوم الاعتبار ولازم  
 ذلك فيجب الاعطام الشرعية المرتبة على نقل عدم دون الاعطام المرتبة على صحة التنازع مثلاً ان علم  
 لانه في زمانه في سبب في عدم الكرية في وقت ولم يعلم ذلك فانتقل حدوث الكرية الى زمانها  
 احدها ما كانا نشك في التنازع فينا لا نعرفه لاصالة التنازع اصله وثانيتها ما كان تابعاً الكرية معلوماً وانما في ذلك  
 في معلوم فينا في علمها بالما باعتبار اصالة تاق الملة في غير اصالة عدم حدوث الملة في زمان الكرية  
 فلو كان يكون الملة في بعد الكرية باعتبار اصالة ما خرج حكمها من الزمان وثانيتها ما كان تابعاً الملة في  
 معلوماً وتبلغ الكرية في مفهوم وهذا حكم بحجاسة الماء لان هذا الحكم يرتب لعدم الكرية والمفروض ذلك  
 بالصل والاصل ان كل حكم يرتب على عدم الاستحقاق من رتبة وكل حكم يرتب على الحق التنازع الذي هو  
 وجوده في رتبة وذلك فيجب القول بحجة الفصل للفت وان كان يظهر في كلام السيد في الكلام  
 في المسطورة اعتبار اصالة التنازع في هذا المعنى في مثله وقوع الطهارة والحدث مع الفت في التقدم والتنازع  
 وعلى هذا فافق مع بعضهم من ان اصالة التنازع غير معبر عنهم وانما حدث اعتبار ذلك في التقصيل المعروف  
 وهو التقصيل بين علم التاريخ وحسب جمل من العلم به وهو بعبارة ولذا ان العلم بالمعنى في التقصيل المعروف  
 في مقامات متوقفة على ثبوت الحدث في الطهارة مع الفت تقدم احد ما في التنازع وسنطرحه في الكلام  
 الجبين في مثله ملة في الغرض والمعلوم عليه وغير ذلك فان المراد ما ذكرناه من عدم ترتيب اعطام  
 التنازع وان رآه عدم اصالة عدم ترتيب الاعطام العادية في علم التاريخ فهو رده الى ما في غير اصل



الذي هو متفق عليه في النكاح انما هو الفارق بين زوجين والاعوان في ذلك فالحال في وقت هذا ما  
 غير احوال ذلك الاصل في زمان النكاح في بعض الاحوال والامانة عاينها هذا الاصل كخبره وما ذكره  
 عدم نفوذ الامانة مع ما لا يرد عليه من الصوري في قوله لا بد من وقوع النكاح في الاصل المذكور كسنة متفق  
 رفع الكدث والظهار وكذا في سائر ما ذكرنا من التفصيل المذكور غير ان في ذلك ما لم يثبت  
 عدم بل على التام في سائر ميراث الفروع والمهدوم عليه في غير موارد النكاح ولا بد فيه من التفصيل  
 لكن حكم خبره على التام في سائر ميراث الفروع والمهدوم عليه في غير موارد النكاح ولا بد فيه من التفصيل  
 لبيان حكم صورة النكاح في التاريخ ولهذا ما افترق احداهم انهم لم يرد ترتيب المقام العتبه في غير  
 هذه الصورة او نقول ان النكاح في المقام المخصص للبطاع فتم الدور في جعل النكاح التعليق في سائر  
 والمراد به ان النكاح المعلق على فاعل مخرج او دونه شرط معدوم للثبات فخره عند حصوله  
 فخره حصول النكاح فيه بوضع ما يوجب النكاح استحقاقا وجوب الصورة الثابت على المدة قبل الزمان  
 بعنوان التعليق المشترك بغيره بعد الوقت بسبب عدم ما يحل حقيقته وعبارة في قوله لا بد من  
 الملائمة السابقة واما استحقاق النكاح المعلق على وجود الموضع فتم ليس في اطلاقه في النكاح استحقاق التعليق  
 اسما ولا الحان ان النكاح استحقاقا لا يملك جميعها واطلاقه في النكاح استحقاقا التعليق وما لا بد من  
 كونه والتفصيل في بعضه السبع قبل استلزامه لثبات صحته بعد ما في قوله لا بد من جريان النكاح في  
 انه لا يثبت في جريانه وما فرض في ذلك كونه كما لا بد من اوجبه علما واما الملاءمة في اعتبارها فالحق انه  
 نعم بغيره في كل مقام اما عدم نفق الحكم التخيير وبقاء عدم السابق على ما كان عليه في النكاح  
 الاول او ادر عليه ومجرد هذا الاصل في كل خبره ولا استغفال في المسئلة انما الاستغفال في غير العتبه  
 اذ هو مبدى بترجم انه في ما لا يستحق التعليق وليس منه ما قبل بوجوب العتبه عام وظل هذا الرخص بعد دخول  
 الوقت وقد ذكر في توقيف الاستدلال ان هذا الرخص السابق لما قبل دخول احد الرخص الحان لا يوجب

القول في

الفخر يستحب عند الملائمة ووجه العمل في سائر النكاح لا بد من جريان النكاح في سائر النكاح  
 فثبت هذا المصنف مجزا عليه قبل هذا الرخص خبره في النكاح استحقاقا ووجه عدم جريان النكاح استحقاقا  
 التعليق في بعض خبره قبل عنوان السابق المعلق عليه فتم ان ذلك ان الرخص السابق له لما قبل  
 ليعمل على الرخص الحان لا يوجب النكاح استحقاقا ووجه العمل في سائر النكاح لا بد من جريان النكاح  
 وبعد فرض ذلك ليس له في النكاح الاستحقاق في اليد في الفسخ وان كان المراد ان النكاح  
 يجب هذه التعليل وهو مسلم ولا يفتقر قطعا الى ما ليس من خبره اثبات ما به في العبارة بالمثل  
 والمراد به ليس في النكاح الاستحقاق او اصاله الزمان او اصاله عدم الجزية او الشرطية بل المراد به استحقاق النكاح  
 العتبه المهدوم في سائر ما في جميع النكاح وهو ركن ما اذا كان النكاح اثباتا وقد تضمنت في خبره  
 المسئلة في سائر الزمان بعض التعليل ونفي التعليل من النكاح استحقاقا لبعض الغايبه في خبره  
 ونقول قد صار النكاح بهذا الاصل مشهورا ولكن لما تناقضه بعد اقراره بكونه بطلان ما وجدنا  
 له من اصحابنا وسند معتبر او غاية ما يمكن به اتفاق هذه الفاعلة احد امور حسيه وان كان بعضها  
 خارجا عن عنوان اصل المسئلة كونه غير معتبر لان المصدر الثابت في المعروض منها غير معتبر ووجه  
 كونه نافي احد ما هو معروف في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 بكله في خبره ما في قوله لا بد من جريان النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 بالنكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 اما الصحيح في اصطلاح النكاح ان النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 للجزاء وفيه اوله غير قابل للنكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 اذ العمل او ادفع في حقه لا يفتقر هذه العتبه فتم انما انما استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا  
 صحة الصلوة او بعد فرض النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا في سائر النكاح استحقاقا



فهما ما شئنا من كذا الى ان لا يجوز الاحتجاج بالدخول السابق لغيره ولا بد من هذا الاستصحاب  
 الدخول السابق كالدخول في محرم بها الذي يرجع الى العلم القهري الذي هو كسقاط القضاء والاعتناء بال  
 وفيه ان اثر الجواب ليس الدخول في العلم اليقيني الذي هو كسقاط القضاء والاعتناء بال  
 في الجواب السابق الخاتمة وليس فيه ما لا يلحقه من العلم اليقيني الذي هو كسقاط القضاء والاعتناء بال  
 الدخول الاحتجاجي والشك في الحاجة الى العلم اليقيني واما عدم الجواب في الواقع فبما ان الدخول في العلم  
 فيه كقوله في حق هذا المعارض لغيره ان العلم في حق هذا المعارض في كذا كذا صارت لغوا وان  
 كدورها ولا بد بان هذا المعارض ان كان مبطل لغيره من الدخول في الواقع لغوا ورفعه لغيره لا يكون  
 منضم هذه الدخول الاحتجاجي لغيره ان العلم في حق هذا المعارض في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الدخول الاحتجاجي عليها وفيه ان العلم بالنسبة الى هذا المعارض في كذا كذا صارت لغوا وان  
 علم انه لا يمكن الدخول في العلم اليقيني لغيره ان العلم في حق هذا المعارض في كذا كذا صارت لغوا وان  
 وفيه ان العلم في كذا كذا وجود المبطل او في مبطله في العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 في الموضوع العرفي كذا كذا ان العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الدخول المحتجج المبطل ما عدا ما عدا وجوده في جميع الاقسام ثمانية اما العلم في كذا كذا صارت لغوا وان  
 فلا بد بان اصله هو المبطل المحرم لغيره ان العلم في حق هذا المعارض في كذا كذا صارت لغوا وان  
 في انه من كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الدخول في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 كان شئنا من كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 ونقص العلم في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الخاتمة شرط العلم في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان

نقص العلم

احتجاجها وجوبها او استحبابها في ما عدا ما عدا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 وجوب الاحتجاج في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 اعادته في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 والحق اعادته في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الدخول في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 البراءة كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 العمل على وجه كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 راسا كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 ومن الدخول في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 الشك في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 بهر قد يكون امر وجوده في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 عدم جريان الاحتجاج في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 وليس في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 مانا ان فلان عدم اعتبار اصل المبتدئ في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 فبما الفرق بينهما واضح او مبرور وتعارض الاحتجاج في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 احد الطرفين متناهي للدخول في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان  
 بغير معارض وان فلان اعتبار اصل المبتدئ في كذا كذا العلم في كذا كذا العلم اليقيني في كذا كذا صارت لغوا وان

نفاية



التعارض والتغاير في المقام ليس لنفس العلم الباطن من كونها غير المستحالة بالذات فعارض متنا  
 وسنله فعارض المستحيل بل هي ما يخص ما وجد التناهي بين تجربتها بالذات أو عاكسة ولكن فيكون  
 ما نحن فيه من جهة امر وسنله فعارض المستحيل بل هي غاية الامر ان من جهة صوره ما يكتم فيها  
 كما بناء وجه كان من جهة صوره ما يكتم بالتجزؤ والرجح وسنله فعارض العلم في نفسه ثم الكلام في اعتبار  
 في الشك في الحوادث وعدمه يحتاج الى التيقن وهو ان يقال ان المراد به الماشيات ذكيات كانت  
 بالاصل ونفسه به وفيه لا وجه له ولا وجه للاصل في الدوام المراد به الحوادث بل هو سبب كماله  
 حتى يصير مبدء الاصل وهذا يقولون من ان نفس المفعول بالاصل غير متقطعة معقول ولا واقع  
 والامر الذي في الكون من كل واحد منهما ومن جهة ذاته مرور الاصل وان كان في احد الجانبين  
 بل من جهة الواقع انما كانت كذا من جهة الواقع من جهة العلم في اعتبارها وعدمه من جهة الامر  
 في السلسلة المتشعبة ان يقال فيقول ايضا بالاصل المشتق او لا يثبت بالمدلول في تدبيرهم ان  
 التجزؤ للاصل في اعتبار ان العلم الاجمالي كالمعلم التفصيلي في تحقيق النقص به ولكن بالتضاف انه جاز  
 الدائم غير متجزئ باعتبار معرفته بالمثل في جهة النظر لوجود مرجع في البين في الفعل باعتبار له  
 التناهي ترجح وان قلنا ما التناهي امره ما اعتبار الاصل المشتق فله مانع من جهة فعارض الاصل ان لا  
 ح في جهة الاشتغال من حيث معرفة العلم الدجالي ونحن ان العلم الدجالي من حيث هو ليس بحكمة ولا  
 دليل على حرمته مخالفته له عقلا ولا شرعا ولا انه ان لم يترجم معقالات الفقه من الدقار وفرد  
 الشارح مخالفته بل فصلنا الكلام في مسئلة حجة العلم وقلنا ان نسبة الحكمة الى العلم في باب المسئلة  
 ادخله عبارة من وسط القياس ونسبة الحكمة باعتبار الارتباط انه من جهة العلم في القياس الذي هو  
 حقيقة والحكمة في المطالب العلمية ليست الا في الواقع كذا في المسائل الخفية فم في اشكال  
 ذلك وان كان خارجا عن العرفان او ربما يقع وكيف كان فالعلم الدجالي ليس بمنزلة

الذي هو العلم

فانه لعدم الدليل عليه بل الحكم من حيث جواز مخالفته وعدمه ما تابع للموارد وفي بعض الموارد يكتم  
 بجواز اجراء المصلحين بوطح العلم الدجالي ان لم يكن دليل من قبل الشارح مثله لا مردود  
 بين الواقعيين بوصف الزيادة كما لا يعلم الرجل ان فقهه كجس له من كليات او لا خطاب شاعل  
 للمردود وبنيها يجوز العمل بالاصول في الواقعيين وفي بعض الموارد يكتم بطرح المصلحين وبوجوب  
 مراعاة العلم الدجالي كما اذا وجد خطاب شاعل الواقعية المردودة فيها كماله الشبهة كحكمة مثل ما اذا اراد  
 الامر بان يجلس احد الزماني او غيره لغيره ليجوز له الخطاب التفصيلي لانه اجتنابا للحجب عن العلم  
 في المقام وفي بعض الموارد يكتم كبر او ابرار احد المصلحين وكون الاخر كما ان لم يثبت احد الواقعيين حكمه  
 وله اشتراك مثل ما اذا اراد من العلم الرجل في سبيل الوكالة فقال لكل مثلثات وكل في بيع العبد والوكيل  
 يقول انما وكيل في بيع كجاريه ووجه لعدم قول الوكيل وكلمة كجاريه كماله بالنسبة للبيع كجاريه ان لم يثبت  
 على الواقعة الاخرى حكم من غيره ولم يكن يحمل العبد ولبت واقعة مما جاز البها في المقام وكذا اذا علم عدم وقوع  
 النكاح ولم يعلم انه قد ردم او منتهى بل على الاول لانه على الدلالة في هذه المسئلة ومع حجة المسئلة  
 انه لو لم يثبت في سنة من عدم جريان الاصل في صورة الشك في المصلحة لكان وجد ان المسئلة في الترتيب  
 او لكل من الشرع يمكن بغيره على اصله عدم وقوع الحجة باعتبار ان واقعة كل منهما بالنسبة الى الآخر ليست  
 حادثة وموضع الاستدلال وجاهد اليه لا محذور في المصلحة الذي ربما يبرهن ان مغايرة المصلحة  
 في عدم جريانه بغيره ان الاصل انما يلاحظ كل مصلحة بالنسبة الى واقعة وليس لغير ذلك المصلحة اجزاء  
 اصل في المصلحة ان يكون من اول الاصل لا فرق في اجزاء المصلحة في ذلك المصلحة وبغيره لا فرق على  
 كون الواقعة محل حادثة وعدمه من كليات الواقعية واقعة مكلف او حارة ولذا لم يأت واقعة المصلحة  
 الاخرى كماله ليس له ترك العلم بالاصل الاخر كما ارادوا لا يقدرون بشيء في مثل الموضوع فله يبرز له

2























في اثناء الاستغفار ومثال للفرق من جانب الاستغفار ما اذا كان بحجر الاستغفار الرباعي المضمين بالذات  
المساو ومقتار فلهذا ما و بالعرض بان اقر الصلوة مثله الا ان يعبر عن الوقت بمقتار فعلها في  
نحو هذه المقامات للمحرر الاستغفار اذ بعد اثبات ما شك في رافع للاستغفار لا الصلوة فيكون  
حاصل العقل بسقوط الراجح ما لا مشال كما اذا كان لما له به مطابقا للواقع او بما لا يقا بمقتار الوقت  
كما اذا كان في مخالفا فليس المورد من سائر الشك البقاء والادق في حيز غير محله لبيان الاستغفار  
قاعدة الاستغفار بانها جارية بلا شبهة او مجرد وجود اليقين بالشغل وان ما عدا ما تم التعليل بانها  
ما شك في رافع في حيزه ما يحصل اليقين بالبرائة ولا تقع على اثبات ما شك في اثبات ما شك في رافع  
لنه ومثال للفرق من جانب قاعدة الاستغفار ما اذا كان المورد في المداراة لم يعلم عدم حدود رافع  
ان حصل المظن عدم فجر التكليف عليه الذي يحصل العلم بالواقع في مثل هذا المقام لا يمكن  
العقل بوجوه تجويل اليقين وليسا ولا في رافع ان رافع قاعدة الاستغفار موقوفة على العلم بشيء  
التكليف بالواقع من حيث هو وهو على القطع بان الواقع مطلوب حتى يعرف الدليل اذ في هذا  
بحرك العقل لا ان على كسب ما يحصل من اليقين بالواقع في مثل ذلك المقام كبحر في العقل  
اليقين في الدين لا دل في حمل البقاء في الدين الثاني ما لا يندب اليقين في الجارية في صفة  
في المقصود من قاعدة الشغل مثاله ما اذا ثبت امر في الشارع وادار له على كونه قويا او غيره  
اذا انقضى زمان الفور في بقاء الادو عدسه ومنه الثاني في الشك في اقتضا بالذات  
الراجح ان يقتصر الاستغفار بما رجعوا به في اشغال المقام ان يكون باثبات قاعدة  
الشغل لا يقتصر ذلك ولذلك العقل بعنوان البت مع قطع النظر عن الاستغفار تجويل اليقين  
وانما العقل في التكليف الزا بالذات ولا في حيز التكليف على من يترفع الواقع منوطا على العلم به وان تركه

الشيخ

[illegible]



بل حكم البشر الناس عن الخبيث والنجس وهذا لا يخلو استحقاقه ما لم يطرد مفروضه التي يستحق  
 البراءة التي هي عبارة عن عدم حكم العقل بالتكليف الذي هو من جنسها سلبه الخبيث والنجس  
 ليس من جنسها بل عدم حكمه وهذا كان ثابتاً في حالة الضرورة لكنه يمكن استحقاقه بعده وهذا  
 حكم بالقتضيه وبقين النظر ان استحقاق البراءة في مقام تجريدها عما فيها من اعتبار ان  
 الشك في كل ان علمه تامه لرفع التكليف فالثبت للصدق المعبره الاستحقاق غير موجود في  
 حيز كبره بل حفظه كانه السابق وهذا بينه وبين ما لو وجد دليل احتياط مطابق للصدق  
 في مقام جريانها اذ لا موضع لها في تلك الموضوع لها ثمة او غير شر ولا الفرق بينهما  
 المورد ووجود ما به تكلف النفس من فقد فقد السال غير معلوم اذ كماله السابق للصدق  
 حاله التكليف والبراهه فالدور استحقاق الاستقلال قاعده والثالث مورد استحقاق  
 البراهه فلهذا تهاكم يوجد مورد تكلف كمن قد جرد وجوه الشك في كونها مادة الاضمار معلومه  
 ما به الفرق ان جواب الاستحقاق اذ لم يعلم حاله سابقه كما مثل له بعض شكاكنا مثال تقديم ذكره  
 في باب البراهه مع ما فيه اوجها او اوارا لا على الوجوب العينه والتميز وقد تقدم ان العلم بالبراهه  
 ان مثل هذه الضرورة في صور دور الالهي المتباينين حقيقة هو ان كماله البراهه قد انقضت بوجوه  
 التكليف اليقينيه ولكن قاعده البراهه عامه هي من يقول بقاء المقام جاريه وثانيه للتكليف  
 الذي هو متباين الوجوب فالاستحقاق غير موجود في المقام دون البراهه فيه فكل واحد من موارد  
 التكليف مسئلة الشك في القضاء وقد تقدم ما فيه وما به الفرق من جانب قاعده البراهه فيما  
 اذ لم يمكن الخلط مع الدخلاء والحق وجعل من الدخلاء بمجرده فلهذا جزمه ايضاً في المقام  
 ايضاً بالبراهه مثلاً ما اذا اشتبه العقل الواضحه كانت مردوده بين كماله الذي لم يمكن الخلط من جانب

العبدية الله

الصلوة لا يمتنع كماله العبدية او غير العبدية دون جبره واقع بل يمكن الحكم بغير التكليف عما عداه من واحدة  
 البراهه لكون بناء العقله على وجوب الالتزام بالدين فيهما اذ لم يمكن استحقاق البراهه السابقه  
 العبدية مثله بالنسبة الى كل واحد من كماله جارية الدوران بل هو قاعده الشك والبراهه في  
 الثالث عشر في ان الاستحقاق من وجهين من باب العقل الشك في صيرورة الشك في صيرورة  
 العقل بالكلية سواء كان منشا انفس العقل ووجه الدمار التي لم يعلم دليلها على الشك في كونها اذ ما قام  
 كفاً في عدم اعتبارها بالانفاس وكذا هو مع بطلان الشرع في مقام الشك في عمل العقل في مقام العمل  
 ايضاً مع العلم لا يعمل به مع او يعمل به في مقابل الشك في كونه ولا يعمل به في مقابل سائر الدلائل للشك في  
 الاعتبار ووجه اوجه ما يتبعه وكم فيها الوجه الثالثه للتقدم فاصل الوجه سبعة هذه الوجهه في  
 الباب من طريقه جميع الدمارات الغير العليه كذا في جميع المقامات والفرق بين هذه الوجهه من  
 اعتبار مع باب العقل الشرع والسببه فلا بأس ان تشير اليه فقول ان العقل السوفيه لوحده في مقام  
 النظر الواقعي وكونه مراهه اليك كذا في ان اعتبار مع باب الشك في ملاحظه جعل النظر الواقعي وهذا  
 فرق مع غيره واما الفرق المورد فيظهر في مقام المعارض فالدمار اجمعه مع باب العقل الشرع والمعارض  
 بعضها مع بعض لا فرق في عدم ما هو المرجح والاقرب الى الواقع على الدوام اذ ان المرجح واختياراً عديده  
 والادويه مثله في مسئلة الجزم الواحد لا خارجاً اذ هو ملحق في نظر الشارع اذ جعله مع باب العقل الشرع  
 على عدم الدعاء في ابعاده بخلاف الدمارات فيجوز له ما بالسببه والتعبد فلا يرد في بعضها على  
 الدخلاء في مقام المعارض بل مقتضى القاعدة الغير فاذا وقت هذا فاعلم ان لازم من قال باعتبار مع  
 باب العقل انه حكم العقل كجته اماره في الدمارات مع باب التعبد والظاهر انهم يقولون باعتبار مع باب

ظاهر

السببه

ويردوا واضعاً







والدلالة على يقين من صحتها ولا تنقضي العمل بها بالشك بل تنقضي يقين آخر وهذه القرائن  
أربعة الأول أن المورد بالمرحوم المدام ما عتبار الاستصحاب مخزون لعدم شذوذه قوله فان  
تحرك الجنبه شيئا او هو مادة فليست على عدم بقا الفلن بالظهار والثاني جعل اليقين غاية  
في قوله لا خير من يقين والثالث مقابلة الشك باليقين قوله لا تنقضي اليقين بالثبات  
والرابع اعتبار نقض اليقين باليقين في آخر كلامه وقد يستدل على المدعى من عبارة نور الزارة  
وهو طريقه وفيها قلت فانه طفت انه قد اصاب في ذلك فقلت فقلت فلم ار  
مستبنا ثم صليت فزيت فيه قال فقلت وقد تعبه الصلوة قلت لم تدرك في ذلك  
كنت على يقين من طهارتك فلم شككت فليس يقين ان نقض العمل بالشك ابدل  
الاستدلال ان لا بد بالشك قوله فشككت ليس العمل بالشك او الطريقين كما في  
ذكر الخوان كان فيه ان اطلاق الشك لعله ليس من الاعتبار بل على حقة كما في  
المتاخره من النظر في اطلاق للنقض غالبا او لدل اطلاق الشك على كماله في غير مقتضا  
على حال الناطق وهي انه حصل له بعد النظر الشك في الوهم لوبقه على كماله السابق له يتم  
به وان اراد مطلق العمل بمبدأ يقين في الثالث اناسنا ان الشك لغة عبارة عن  
الدهال المتبادر واليتم مقلوبنا بذلك انه لدن المفسر المتقيل من نقض اليقين بالشك ليس  
الدهال نقض احكام اليقين باحكام الشك وكان الشارع يقول او حصل لك اليقين  
فاجز احكامه ولا تجز احكام الشك في الرجوع الى البراءة وكذا في الواقع ان الفلن الغير الغير  
حكم حكم الشك فليكن اجزاء حكمه في مثل المقام وهو المظن ثم هذا كلامه اذا كان يقين  
اعتبار الاستصحاب الاخبار او ما كائنا العقل او الذراع كانه في الموضعات المستتبقة

(في مورد)

فرغم مراده وتخصيصه على حقة كغيره لانه من الاسباب على فرض الدعوى كمنه بالعدم والعدم  
العدم فيه سابقا فارجح الدعوى الثالث عشرة ان المورد بالالفاظ المتقدمة المدعوى في الاخبار اليقين  
السابق والثبات الذي كان متعلقة بالاحكام الواقعية خاصة او لعدم منها وفي الظاهرية او  
العدم بالثبت الى الدليلين دون الثالث وجوده والاصل لا يراه على ما ذكرنا وكلم المتكلم فيه زائد  
للاطلاع كنه ونظر التهمة في استصحاب الاحكام الظاهرية وعدمه وما في الجبرم الاستصحاب  
الظاهرية وعدمه والتحقيق ان تخصيص اليقين السابق باكان متعلقة كما في اقباب بهر الفلن ولا فاق  
ظاهر لعدم تغير الاستصحاب في الاحكام الظاهرية كاحكام الواقعية كمن بشرط احراز موضوع  
شرايطه اذ رب مقام ليكر الاستصحاب فيه لانه موجود في جارية الحكم الظاهري في حد  
بل في خارج كون الشك في كماله الثانيه سارا الى الشك في كماله الاول فلهذا سارا  
ان الاستصحاب غير جارية لعقد موضوعه وكذا في التهمة في رفع اليد عن الاستصحاب بالادلة الظاهريه  
والكلام فيه انما الكلام الذي يميز ان يتكلم به في المقام هو ان رفع اليد عن اليقين السابق  
هل هو من باب التخصيص كالمخرج في كلمات بعضهم في الغفلة حيث اعول ان العمل محض العمل بالادلة  
او العوالت ونحو ذلك او من باب التخصيص كما هو ظاهريهم بل يبركه لو غير المسئلة على ان المورد بالشك  
على نقض اليقين به هو الواقع او العدم فلهذا الاول في الاول في الثانيه في الثانيه ولهم ان هذا المبنى  
فاسد مع وجهي الدلالة ليس مطلق الشك في الاخبار مغاير لتعلق اليقين بل هو شئ واحد  
كمون على ما و ايضا وقد يكون ظاهريا ونفس هذه الامور كلها واقعية والثانيه بعد تسليم ان المورد  
بالشك هو الواقع ولكن نقض كماله السابق لانه ليس بالشك الواقع من كون تخصيصا سارا في



بلغة موارد الاستصحاب في اليقين بالعلم الظاهر الذي قد دلّ على نفس خبر الاستصحاب في النقص في كماله  
الطلاق القول بالنقصان التخصيص للمعنى من كل الحان الفاعل بالذات مطعنه مجردة واثبات الجار  
السابقة مسامحة في التعبير وفي فرض وجوهها وقوله غرض من البيان واثبات التخصيص بالنسبة اليها  
في المعارض الى حصول اليقين بانتقاض كماله السابقة كما هو غلب الموارد يكون في قبيل التخصيص  
موضوع الاستصحاب فيه وفي المعارض النزول الدليل الشرعي على الاعتناء بالسلوك في هذا  
وعدم رعاها كماله السابقة في سائر الشك في ركوات الصدور التفتت و رالمع  
فيها على المذكور كذا في مسئلة كبر الشك كغيره في قبيل التخصيص لوجوب المقاض بين مؤداهما فعمل فيها  
على اتمام التعارض مع تقديم كفاها العام كما في الاشياء المقدسة او المرجع الى المراتب في المعارض  
الشرعي يجعل العلم بانتقاض كماله السابقة للدليل الشرعي على الاعتناء بالسلوك مع جرم  
كمال دلّ الدليل على جعل معقوله صدقا على اخره محرر اليقين كماله اليقين كونه يكون في قبيل التخصيص  
في ما به التخصيص لعدم ارتفاع موضوع الاستصحاب فيه او هو سببه في حصول العلم بانتقاض كماله السابقة  
يحصل في دفع ما به التخصيص لعدم دلالتها على الاعتناء بالسلوك في كماله السابقة على كونها بل هو كماله  
في الشارع نزل بذكره اليقين في مثل ذلك في الدلالة الشريفة كبر الشك في كماله السابقة او سببه في كماله السابقة  
الدور الرابع عشر في الدور الرابع عشر في التخصيص عليها امرنا زاد و ر خطاب في الشارع له عدم ما به التخصيص  
والدوران و خرج منه في زمان خاص في كبر حكم العلم الخاص في الزمان البناء على الاستصحاب  
العام بالعدم مثلا و ا حصل اختياره في بيع في البيع لغيره وكذا و خرج من كماله السابقة بناء على عدم  
المراد فيه ثم حصل الشك في قدرته على التغير و عد ما قبل حكمه بما لا يخفى على كماله السابقة في بعض  
بقوله لا يمتنع الادعاء في العلم والدور الرابع عشر في التخصيص عليها امرنا زاد و ر خطاب في الشارع له عدم ما به التخصيص

۱۱۱۱

في اربعة الطائفتان قسم عشرة في اللفظ فاجاب المومر بسا طه حط كل فردم افراده مستقلة وسجلت  
الحكم فليحيا كانام وصحيا كاللحم للافراد غير الزلزلة مثل قوله اكرم العلماء جميع الاديان فليس هذا اذا  
خرج منه فرد وفرد اخره في زمان في المدرسه كان قام للدفع وكوه ما هو بالنسبة الى الزمان  
محل او محل لعدم وجوب اكرام زيد في يوم الجمعة وشك في بقائه تحت العام في الزمان الذي  
يكتم بقائه كنهه لا لعل اليوم وقسم لدميزه في اللفظ بل اوجد حكما مقتضاه ان يكون الاشتغال في الزمان  
بمقدار استدام متعلقه كالدمر باوقاف بالشر والعمود والعقود فان مفر الزمان فافرد فيه الاستمرار  
متعلقه ففي مثل السبع الذي مقتضاه الملبس للاله بعد الاستمرار في جميع المدرسه وهكذا في مثل  
ادخل جرحه اجزاء الزمان في حكم وجوب الوفا لا يمكن اثبات ذلك انكم في غير ذلك الزمان بعد  
العمود لعدم عموم في اللفظ بل هو حكم واحد مستمر فاذا جاز انما في اول العقد راجع هذا الحكم ولا خلاف  
حديثي في هذا الحكم في الزمان الثاني فيجوز استصحاب حكم الخاص بغير شئته وهو هذا الذي يفسر  
استصحاب الزمان والاستمرار فيها في نفس الحكم الشرعي الذي لا يشته في جوانب حكمه الخاص فيه بالاستصحاب فاذا اورد  
خطاب في الشارع بحجته انه العلم الذي يستلزمها الاستمرار فاذا خرج من جواز ثلثة الفاني منهم  
في وقت لبنان الدمال لتلك كونه الماتهم في وقت آخر باعتبار هذا الحكم السابق بل حكم كونه الزمان  
باعتبار الاستصحاب وكذا العلم في غير ذلك العلم الطبيعي الزمن شأنها الاستمرار بل في جميع ما في العلم  
المال، مثلا فاذا زال مزارعه باعتبار المنزلة زال هو بنفسه لا حكم لغيره لانه لا يخلو هذا الحكم الاستمرار  
بل حكم بخاصته بالاستصحاب وليس المومر بل هو خط الحكم في كل زمان لبنان الاستقلال مع  
وخرج بيئته في كل زمان لبنان اليوم فاجم وافتقروا تفصيل اسم المسئلة ان الزمان كما في  
به لفظ العام وانما مثل قوله اكرم العلماء في جميع الاديان ولا حكم زيد في يوم الجمعة او غير مصرح



في الدلالة من التثاقل العكس فانه قد قام اربعة اماكن اصحابها فيقول ان ما خرج فيه الرمان  
 فهو غير قابل للاستصحاب جدا فليس كذلك استصحاب عدم وجوب الرام زينة يوم الجمعة ولو  
 ثبت الحكم فيه بعنوان الداهل او الداهل في غيره من اليوم دليل وار عليه وهو ظاهرا كذا  
 انما الكلام الذي ينبغي ان يتكلم فيه وان خارجا عن العذر ان الجور على القول بما ربه  
 التخصيص بل هو في العام الاول فيلزم معناه الرام ما عدا زينة في جميع الايام فبغيره  
 احوال حكم وجوب الرام في غيره يوم الجمعة مع انه داخل فيه وفي العام الثاني يكون معناه الرام  
 العطار في غيره يوم الجمعة باقر عليه احوال حكم الرام ما عدا زينة في يوم الجمعة او في غيره  
 فيرد عند راي في العبارة المعبر عن المذهب السالم عن المحذور وطريق التخصيص هذا الاستحال  
 بان ين ان التخصيص واقع في كليهما كذا لا سوان الاستقلال بغيره وراي بل بعد مدققة فليكن  
 العام الدال بالعام الاخر فيصير انما ان المتكلم او الة في كلامه بما بين معنى كل فرد في افراد  
 لكل فرد في افراد الاخر وحصل سببه لو اذ كثره بعد ضرب عدد افراد كل منهما بالعدد الخارج  
 فرد واحد في افراد هذا العام المتولد من العاين وبسببه افراد الخارج زينة فلا يتم بل هو في غيره  
 وطلد حطه يكونه طرما في يوم الجمعة وكذا الخارج يوم الجمعة بعد التقييد وطلد حطه طرما في  
 زينة لتخصيص خارج كليهما كذا بمنزلة السبع فتم واما بعد خبر الرمان في خارج انفس الحكم الشرعي فقدر  
 الكلام فيه وما ثبت فيه الحكم لعنوان الداهل في غيره مع فيه سبب الفرد احوال المحر في مقام  
 الشك بالاستصحاب اذ بقاء حكم المطلق بالنسبة الى جميع الدار من ليس الداهل في  
 فاذ اخرج فرد سنة في زمان انقطع حكم بالنسبة اليه في غير موضع الاستصحاب بالنظر اليه في غير موضع  
 حكم الخاص فلا معارض عليه الاخر ان يفراد اكثر المطلقات في هذا القبيل ومع حيلته الداهل في غير موضع

المما الذي

البها المشارة تنسبه في بعض افاضل متاخر الشافعيين ان استصحاب الحكم المخالف للداهل دليل شرعي  
 محض لليومات ولانها فيه عدم دلالة حجة من الاخبار الداهل في عدم جواز نقض اليقين بغيره وليس البره  
 في العموم والخصوص بل دليل الدليل والاهم يتحقق لثبات الداهل دليل خاص لانها حجة لكل دليل في الداهل  
 بل نقض الدليل وكذا رتب ان المستصحاب اكابر في كل مورد خاص بل يتعداه الى غيره في مقام العام  
 كما يقدم خبره في الداهل عليه ولهدا من ان الفقهاء يستدلون في اثبات الشك في النجاسة والنجاسة  
 بالاستصحاب في مقامه ما دل على البراهن الاصلية وبطارة الشك في النجاسة في ذلك استصحاب  
 في استصحاب النجاسة والتجزم في صورة الشك في اناب نظير العبرة في كون التجزئة حقيقة الداهل  
 وفي صيرورته قبل ذهاب التلويح وبسبب الاغتراب منه محصل كلامه ولعل الناقل فيما ذكرنا  
 يظهر انه في تحقيق المقام فادرجه التفصيل ان بن النجاسات كما ان الاستصحاب في قسمين قسم منها  
 ما كان نفوه الى الاعظام الواقعية الداهل هو الذي يسمى بطلان اجتهاديا والدليل في روده على  
 الاستصحاب وسائر الداهل الفقهاء في غير خلاف يعرف كيف ولو كان الاستصحاب صا لما  
 في تخصيص مثل هذه العورات لبطل الاستدلال بالكره العورات وهو خلاف طريقهم كما لا يخفى  
 له اذ في النسب في الفقه والسر في روده ظاهر للداهل في موضع الاستصحاب المأخوذ في علم  
 بالواقع بعد دلالة الدليل على ثبوت الحكم في الواقع ومن هذا الداهل معارضة الاصلية بقولهم لا  
 والتمسك لشبهتين للكياب والتجزم وكذا الكلام لاحد في روده عليها كذا الكلام في روده  
 بهذا القسم في اليومات عليه قسم منها ما ليس نفوه الى الواقعية الداهل بل نفوه الى الحكم الظاهري  
 كبريات اوله البراهن والاستغناء فيكون ما لا يرد في روده الاستغناء على البراهن في  
 انهم اخرجوا عورات البراهن مثله اذ كانت على البراهن عند عدم قيام دليل على التخطف



وبعد قيام الدليل على ثبوت التكليف ولو باستصحاب النفي لا يستحب ما يتحقق عليه ارتفاع موضوعه  
وكيف هذا ليس من باب التخصيص بل من باب التخصيص كذا الكلام في عموما الطمان اذا دللت عليها  
المماثلة مثل قوله ثم وانما العلم بها ما ظهر من الدقة في الظواهر الابتدائية وهذا منها  
تعرف بالاستصحاب فاذا دللنا على ان التكليف على وجه التجانس عليه بالملكات لو البقر ثم حصل الشك  
في بقاها بما يبارر والنفير كونه متمك باستصحاب التجانس وليس هذا التخصيص  
الطمان او لعدم قيامها بالبينة لا يستدعي منها ثم نؤمنها بالاستصحاب في مقامه قوله اذا  
بلغ الماء قدر كرم كحل خنثا بناء على عدم ثبوت السابق في الدقيق كما هو العلم كان تخصيصا  
بالاستصحاب وكذا لا يتم بالاستصحاب في المقام بل من راجح لصحة دفعه عن كونه  
ذكرنا ان الفاضل المذكور قد خطب في المقامين من حيث ان صدر كلامه يدل على مصيره الى  
في المقام الاول مع ان العوات لا يمكن التمسك بها بغير صحة الدليل كما صار عدم القرينة والامانة  
عدم التقييد والتخصيص وليس هذا الارض عدم مقتضى اصل ما خور وان خرج للمناظرة الاول  
قلت بهذا كلام متين وبعدها زعم فيكون ردد بعض افراد الاستصحاب على الدواعي مطروحة  
لقولنا لا نرفع ذلك بل يقدم كل ما كان ارتفاع الشك فيه سببا لارتفاع الشك على  
عليه كسبب البيان الاستدراك ثم ومع جملة معارضة الدصول الفقاهة بالدصول العقلي  
نقدم الدصول اللغوية على الدصول العلمية اذ هو الشك في ثبوت الثاني من باب التمسك بمجر  
الدليل فاذا ارتفع الشك السببي بالاستصحاب ارتفع الشك السببي وليس التمسك ببيان  
اخر حتى باجود الدصول اللغوية موضوع الدلالة الاجتهادية والرافعة لموضع الدلالة الفقاهية  
والدواعي كسبب عدم الامور التي يميز البينة عليها ان بعض متاخر المتأخرين بعد اختياره بحجة الد

معه خذنا

معناه خذنا وبسبب عدم حجة بعض اقسامه وهو الذي علم ثبوت حكمه في الجملة او في حاله في الجملة  
وكان منشا الشك فيه الشك في نفس المقصود بما يبارر ابتداء المعارضه بالنقل وجمع المقامات  
وذلك الذي يجمع الدواعي الشرعية عليه كانت او ضعيفة امور عارضة بعدد ما حارصه من البينة  
الاولانية كجمل الشارح فاذا علم حكمه في وقت او حال وشك في بطلانه فلا يكتفي بمقتضى البينة السابق  
ولكن حكم وجوده في الزمان الثاني او الملا الثانيه ككيفية مقتضى استحباب حال العقل وحجة اصل الله م  
عند سبب الدليل لعدم الدلالة لا يقطع اليه عنه الدقة راعا علم ارتفاعه وسئل له تارة بسبب كونه  
قال او اعلم ان الشارح امر بالبينة في يوم يحمده وعلم انه راجب الى الزوال ولم يعلم انه كجمله البينة  
ام لا فقال كان عدم التكليف باليدس قبل يوم الجمعة لعدم ارتفاعه والمقتضى ان يكون قبل  
الزوال وصار بعده موضع الشك فلما شك في بقاءه وليس انما احد البينين بالدواعي  
اولا في القاطم لا تخربا بالتمسك كسبب عدم يوم الخميس قال واعلم ان الشارح امر بالعدم في يوم الخميس  
فلم يكتف به اية فتقبل بان عدم العطف بالعدم قبل يوم الخميس وفيه بعد مطروحة قبل ردد  
الشارح خرج عدم يوم الخميس بالعرض ولم يعلم خروج ما بعده فيبطل تحت الدليل وليس العلم بالاستصحاب  
السابق او في العمل بهذا الدليل وبالجملة على هذه البينة بالعدم كما حصل في الشرع والمقتضى والبرهان  
وتمسكها به كجمل المعارض في جميع موارد هذا القسم والاستصحاب ولا يخرج منها فلو كجمل منها فلو كجمل منها فلو كجمل منها  
ترك الاستصحابين والعلم بالبينة الدليل عند ما قال ومن بعد النظر في باب ثبوت البينة فانها من  
هذا القبيل واما العلمان المذكوران ان كانا في غير وجود القادح او دفع المعارض وان كانا  
ما ذكرنا عدم حجة استحباب حال الشرع فيها البينة لان المعارض هنا اية موجوده ولذا لم يرد ان الشك  
اشياء الصلوة المنارة وجوب الصوم لاجل عرض حاله كونه في وقت ان قبل ردد الشرع كما عدم

النفيل



ما لعدم يقينا ولعدم وجود علم التكليف مع عدم كونه مستحقا لعدم التكليف  
 كونه مستحقا فكل ذلك اذا ثبت ان التعليل من موطن الشرع في رد الوجود فلا يمكن استحقاق وجود  
 بعد الاستدلال وقبل الميراث العلم بعدم التكليف في قبل الشرع فينتج ذلك اذا ثبت في قبل الدليل  
 الغني في قبل الشرع كان عدم التكليف بالصحة في مطلق الوجود وفي زمان الشك فانه لا دليل  
 معلوم ما علم التكليف في قبل الغني فينتج عدم لبعده وكذا اذا ثبت في بقائه الطهارة الشرعية في حال  
 بالوجه بعد خروج المذنب في قبل الشرع كان عدم جعل العلم المستحق بالوجه سببا للطهارة معلوما  
 وعدم لبعده انه جعله سببا للطهارة ما لم يخرج المذنب لا يعلم انه جعله سببا للطهارة الباقية لبعده  
 العلم له ولا يصل عدم جعل ذلك اذا ثبت في نظر الثوب للثوب للثوب لبعده مرة في قبل وجود  
 الشرع كذا فاعين لعدم جعل الشارع طهارة البول سببا للتجاسة مطلقا لبعده عن ان جعله سببا  
 للتجاسة ما لم يعمل اصلا وما كونه سببا للتجاسة لبعده مرة فلا دليل عليه وكذا العلم كان هناك  
 اصل اخر هو اصل عدم تحقق الميراث في صورة الشك في وجود الفادح او اصل عدم جعل الشارع او من  
 المعارض فادعاه صورة الشك في دفع المعارض موجودا وهذا الأصل مقدم على الأصل المعدل السابق  
 ببقاء الحكم السابق للاصل هذا الأصل لا يصلح استحقاق جعل الشرع في الجملة ان يستحق حال الشرع في جميع  
 الامور الشرعية غير جارية لاجل المعارضة السابقة لان اقرم اصل اخر هو استحقاق حال العقل وادعاه  
 على استحقاق عدم التكليف السابق كونه مستحقا لوجوده في زمانه في المعارض اما في عدمه في زمانه في المعارض  
 والوجود والربط في زمانه ما لا يدخل في الجدل السابق في وجوده في استحقاق حال الشرع فيها استحقاق في وجوده  
 جارية في جمل معارض ثلث وفيما ذكره قدس سره ما لا يجوز من وجوه النقل والشرح فلا تقدم الكلام فيما  
 التكليف بالصحة في عدم كونه الدين ثبت وجودها في وقت ذلك في بقائه في وقت اخر

فيقول ان التكليف بطريق في يوم الجمعة  
 فيقول ان التكليف بطريق في يوم الجمعة  
 فيقول ان التكليف بطريق في يوم الجمعة  
 فيقول ان التكليف بطريق في يوم الجمعة

في التكليف احد مشكوك اليقين او الوجود والبرهان ووجه التكليف في لعمري فان كان الامر في قبل  
 فله شبهة عند احد من الناس ان الوجود ومورد البراهين او التكليف الواحد معلوم الشرع في نصيبه  
 والعدم مشكوك اليقين في كل المشكوك في اصل البراهين والعدم قد يقع زمانه فلا يمكن استحقاق  
 شرع في وجه المعارض في استحقاق حال الشرع في حال العقل وان كان الامر في قبل الدليل في القول ان  
 ذلك لا يمكن ان يكون التكليف البراهين في حال الامر به ام لا فان السامع من ذلك ان التكليف  
 في البراهين وتنفرد المشرك باصل البراهين واصالة عدم كونه حرا للوارث في التكليف في حاله  
 باب البراهين فالعدم العلم مسافة اوله استحقاق معارض في البين وان كان السامع في حال  
 فقيسه وان كان استحقاق الشغل في ابيض عدم الدلالة ويكون مثاله لما نحن فيه كعدم اصل عدم  
 الدفر الوارد عليه موجودا في العلم وهو اصل عدم برهنة الماتة به في التكليف الواقع في العلم  
 هنا في ذلك الحكم ببقاء الحكم السابق واجراء استحقاق حال الشرع في ثمانية عشر في كل  
 المطلوب فيقول ان المراد بالعدم الدفر المعارض استحقاق حال الشرع اما قاعدة عدم الدفر  
 في اذ ان العقل فقيسه ان هذه القاعدة مستندة ولكن التمسك بها في المقام مردودا بوجهين الاول  
 ان هذه القاعدة لا تثبت في الحكم بالوجود في البرهنة على عدمه على المشكوك فيه بل يبرهن فيها  
 العدم الحكم بالوجود وقد حوت الدفر البينة اول باب البراهين فالعلم في مقام  
 ترتيب احكام عدمه على الخبر المشكوك فيه كما هو مظهر في حاله المستند في المثال  
 انما سلمنا ان القاعدة تثبت في الحكم بالوجود في البرهنة على عدمه على المشكوك فيه وكما  
 له ان الاستحقاق في الوجود عليه في خارج الوجود اما الاستحقاق في عدمه في فقيه المراد بالعدم اما العلم

المصنف



او القيد بالزمان او الحالة المحصورة فان كان المراد الاول فقد انقضى لعدم المطلق بالوجود والقيد وان كان  
 المراد الثاني ففيه اوله ان الزمان ليس من شئ الفعل كما هو واضح بل هو مقتضى الوجود في الزمان كما في  
 الاحكام الشرعية الذي هو مدار اعتبار المعنى يمكن جعله مستحقا للفعل كما هو الواقع في كلامه تعالى  
 وكله المقيد بالزمان لمقتضى الزمان في مقابل المستحق او الشرع وادعى او لعدم المقيد بشئ هذا  
 القيد ليس له صالة سابقة بغيره كانه هذا الاعتبار لا يمكن استصحاب حال الشرع او استحقاق  
 المدعى بالوجود للاستصحاب في المقامين ضرب في اليد عنه باعتبار العارضة ثانيا بعد تسليم وجود  
 المعارضين استصحاب حال الشرع وحال العقل في جميع الدماء الشرعية لا يمنع التحيث باصل عدم  
 المدعى في العقابين الذين من الاستصحابا على ما صحا حقا فثبت ان عدم حجية الدليل للثبت قلنا  
 شك في ثبوت الاحكام الشرعية المترتبة على الطهارة السابقة من صحة الوجوب في الصورة ونحوه  
 فيما اذا كنت متطهرا في وقت وشككت في عروض المانع كالنوم او في ما نية العارفين بالمدعى بعد  
 بئس على عدم حجية النية باستصحاب الطهارة ما قبله في المانع بالثبوت لمدعى اصاله عدم حجية  
 النوم او اصاله عدم ما نية المدعى ان ليس هذه الاحكام مترتبة على مجرد عدم النوم ونحوه حتى  
 بغيرها بمجرد ثبوت بل هو لازم عقوبة جازية من قبل العلم لا بما وجد له بعد من احاديثات علم المدعى  
 المقصود بالمقتضى بالعلم بالمقتضى الفاعل مع ابرار اصاله عدم المانع ولو اراد احد قبل وادعى  
 وشككت في عروض المانع بغيره ليدور ترتيب احكام القتل على مقتضى اصاله عدم المانع وقالوا  
 ان اخذ الباب صريحة في صحة استصحاب حال الشرع في نفسه لحال الطهارة في صحة رزاه  
 حيث قال لا شك في ما يقين في وهو شك في جعل المعيار في صحة التكامل بحال كانه ان القيد  
 وجود الوضوء يقيد بعدم المانع وكذا قد رخصوا في الحكم بالوجود ريب في بعض ساقط بانه

المدعى بالزمان

المدعى بالزمان او الحالة المحصورة فان كان المراد الاول فقد انقضى لعدم المطلق بالوجود والقيد وان كان  
 المراد الثاني ففيه اوله ان الزمان ليس من شئ الفعل كما هو واضح بل هو مقتضى الوجود في الزمان كما في  
 الاحكام الشرعية الذي هو مدار اعتبار المعنى يمكن جعله مستحقا للفعل كما هو الواقع في كلامه تعالى  
 وكله المقيد بالزمان لمقتضى الزمان في مقابل المستحق او الشرع وادعى او لعدم المقيد بشئ هذا  
 القيد ليس له صالة سابقة بغيره كانه هذا الاعتبار لا يمكن استصحاب حال الشرع او استحقاق  
 المدعى بالوجود للاستصحاب في المقامين ضرب في اليد عنه باعتبار العارضة ثانيا بعد تسليم وجود  
 المعارضين استصحاب حال الشرع وحال العقل في جميع الدماء الشرعية لا يمنع التحيث باصل عدم  
 المدعى في العقابين الذين من الاستصحابا على ما صحا حقا فثبت ان عدم حجية الدليل للثبت قلنا  
 شك في ثبوت الاحكام الشرعية المترتبة على الطهارة السابقة من صحة الوجوب في الصورة ونحوه  
 فيما اذا كنت متطهرا في وقت وشككت في عروض المانع كالنوم او في ما نية العارفين بالمدعى بعد  
 بئس على عدم حجية النية باستصحاب الطهارة ما قبله في المانع بالثبوت لمدعى اصاله عدم حجية  
 النوم او اصاله عدم ما نية المدعى ان ليس هذه الاحكام مترتبة على مجرد عدم النوم ونحوه حتى  
 بغيرها بمجرد ثبوت بل هو لازم عقوبة جازية من قبل العلم لا بما وجد له بعد من احاديثات علم المدعى  
 المقصود بالمقتضى بالعلم بالمقتضى الفاعل مع ابرار اصاله عدم المانع ولو اراد احد قبل وادعى  
 وشككت في عروض المانع بغيره ليدور ترتيب احكام القتل على مقتضى اصاله عدم المانع وقالوا  
 ان اخذ الباب صريحة في صحة استصحاب حال الشرع في نفسه لحال الطهارة في صحة رزاه  
 حيث قال لا شك في ما يقين في وهو شك في جعل المعيار في صحة التكامل بحال كانه ان القيد  
 وجود الوضوء يقيد بعدم المانع وكذا قد رخصوا في الحكم بالوجود ريب في بعض ساقط بانه

المدعى بالزمان











وجوب اللصاح على عدم وجود الرجحان فيهم مخافة كبره ولا يرجح لعدم الحكم بالقرآن واخبار ما ومن  
 البين للصحاب لا يكون بالوصول بدون واجبهما والفتنة والحيث عندها مع سائر الادلة هذا هو  
 الخدم في حوار اجراء استحباب احكام الشرائع السابقة بعد ثبوت الشريعة اللاحقة واما الكلا  
 في جواز اجراء استحباب نفس الشريعة السابقة في مقام انكث ثبوت الشريعة اللاحقة في مقام  
 انكث ثبوت الشريعة اللاحقة فقد اختلفوا فيه اليه على اقول انه قال بعضهم بانه جاز ومعتبر  
 قال بعضهم بانه حار غير معتبر واما حارته بالمثل زعمانه ان الاستحباب كجواز حار غير معتبر  
 بالاستحباب لعدم كرات اليه الاشارة سابقا ما فيه وضع الفاصل القرينة اصل جواز الاستحباب  
 حيث قال في آخر الاستحباب ان الاستحباب يقع للموضوع وحكمه مقدار قابلية الاستدلال وطلعه في  
 الغلبة فيه فلا بد من التاكد في ان كل وجه قد يكون الموضوع الثابت حكمه الاستدلال ورواين امور  
 يكون في شواحيقها معينا وبذلك متفاوت احوال وقد اختلف افراد الطائفة قابلية الاستدلال ومقدار  
 فالاستحباب يعرف لما قبلها استعدا والاستدلال يظهر ذلك المعنى من كتابه في موضعين اخرين اليه  
 احدهما ما اشار اليه في حوار العقيد بالاحكام الشرائع السابقة وقد ذكرناه في حوارها ما اشار  
 اليه اول ما استعمل في المقام الذي ذكر الاستعداد وحله اوله الاستحباب وذكره باب التفرع عما هذا  
 الفصل سئل النبي حيث قال فينا لطيفة يجبر ان اذكره وهو ان بعض من الفضلاء والاركان فينا ما  
 جبر به بين احمد واصل الكتاب في اليهود والنصارى ان نكسب ان المسلمين فامكن بنوينا  
 فحق بهم متفقون على حقيقة شريعة اول الدعوة المسلمين ان يشهدوا ان لا اله الا الله محمد رسله  
 بما هو المشهور من ان الله لم ينزل نبوة غير الانبياء فينبغي ان يكونوا في غير الله تعالى فينبغي ان يكونوا  
 كن لا يعتقدون ان الله قد نزل رسولا غير محمد صلى الله عليه وسلم وهذا معقول ما ذكره الرضا في  
 نبوة عيسى وكتابه وما بشر به الله وما اقرت به انوار انوار وكافر بنوه كل عيسى لم يقبل نبوته

والى ما في المتن

وكتابه وما بشر به الله قال الفاضل طاهر بن عيسى بن محمد المعروف بالشيخ في حواره ما في المتن  
 ابن عمر ان المعلوم ان الله قد نزل نبوة على اهل البيت واما اهل الكتاب جازين واما سائر الناس فينبغي ان يكونوا  
 القدر معلوم مسلم من العرفين ولا يتفاوت ثبوت رسالة هذا الشخص ونبأه بين يدي ان يكون  
 محمد صلى الله عليه وسلم لا يخفى لقول دين هذا الرجل ورسالة باق حكم الاستحباب فليكن بالظاهر وبذلك الحكم الفاضل  
 المذكور في الجواب فتأمل هو منافق في ابطال الاستحباب ليدفع جواز انكث في اصل الدين  
 ان موضع الاستحباب لا بد ان يكون متينا حتى يكون على مناله ولم يتبين الا النبوة في قوله هو كذا قال الله في  
 الاخر لا بد ان يقول له انت نبو صاحب دين لا يوم القيمة والنبوة الممتدة الى زمان محمد بن  
 يقول له انت نبو دينك مستقبلا في الزمان محمد واولاد يقول انت نبو دين احد القديين  
 ان ثبت لما نصحه بالامتناع والاستدلال او الاستدلال له بلانته والمفروض ان الكلام ليس في نفسه  
 او يطلق فهو اليه من القدرة لا بد من اثباته وهو الواضح ان مطلق النبوة غير النبوة المطلقة والدين  
 استحقاق هو النبوة المطلقة لا النبوة او العلم بالدين يستحقه الله بالعلم بربها اقل اقراره بقوله فان قيل  
 البناء على ذلك يجب عدم جريان الاستحباب في الاحكام الشرعية الادارية وروى بطريق الذي  
 والتمسار وهو محل المنع قلنا الاستعداد قاصر ان اكثر الاحكام الشرعية ان لم يستعد له وورد  
 مطلقه وان لم يرد في تلك المطلقا الدوام والتمسار ان ثبت الراجح ولا مرد في ذلك حكم النبوة  
 لان الغالب او النبوة المجددة لا يتكلم في كونه نبوة فينبغي ان لا نقول به من جهة الاستعداد بل لا بد  
 احسانه في الكتاب والسنة فان قيل ان ذلك بالشرح بيان الظنون في النبوة في ابطال قول اليهود  
 الدين بالنبوة منهم ومنهم ان النبوة لا تفتن ان من رسلهم غير نبينا في ذلكا فان كان نبوتها

انما



مطلقه ونحن نطلبها بالنسخ لابق الحكم شرعية ما كانت معلومة بالنسخ مطلقا للحكم دون البرهنة فذلك  
 اطلاق الحكم لا يكون بعد نفيها برهنا او نفيها اذ فيه ذلك قبل ما استدلنا به وبذلك  
 لا مفر لا يستعجاب الحكم من هذا الموضع ولا يستحق المعام يستحق ان يكون المدلول ان من بين  
 جدين من اركان وظيفته الشرع بدينه ولم يحصل اعتبار الصفة وكذا وجار على ادعاءه من خارج  
 لشرعية بنية النسخ في احوال الشك ما يحصل العلم بغيره وكما حصل العلم بعدم حقيقته او لم يحصل العلم بالثبات  
 غير متصور لان ما لم يثبت قبل النظر لا يجوز ان يكون المدلول احد القين السابقين وصلى  
 جدين القين السابقين ظاهرا والقسم الثالث حكم وجوب الشك على الحكم شرعية والعمل على  
 جديتك وتدرية وان ارتفع له معاريف ومن هذا ثلث مستندة اصله عدم نسخ  
 القطعية لا مباحة العقل المنطق عند العلم وليس اعتبارا ببيان اعتبار الاستصحاب لعدم الكفاية  
 في كونه وجملة غيره في الاستصحاب بل هو اصل مستقل معتد به كونه العقل اللطيف والعلية كونه  
 والاستصحاب على هذا التام لا يجد بغير ان هذا الفصل شعبه من شعب اصل الاستصحاب وهذا فصل من فروع  
 شرعية الملاحقة ومنه وجه الشرعية التي هي في الدلائل ولا يتفاوت الدوافع في القول  
 ببيان استصحاب البرهنة ان مقتضى عدم ادعاء اصل المدلول كاف فيه ان ذلك الفصل مضافا الى عدم كونه  
 بغيره كونه جعل مدعى الشرعية الملاحقة مما جاء في الدلائل فلو جاز ان استصحاب البرهنة ان كان في نفسه  
 ان لا اصل في الدين يمتد عليه بل بغير حقيقة الشرعية الملاحقة كونه بها لا بد من ثبات حقيقة الشرعية السابقة  
 ففرضه في بيان وان كان فرضه في بيان الاستصحاب وان كان الدليل لا يفر من حجة البيان فله  
 وجه وان كان ذلك بعد ادعاء كونه في الدلائل في بيان ما افاده مولانا الرضا به جوارح  
 المدعى الفاضل المذكور جوارح جوارح والتعليق المنسب باستصحاب البرهنة وبيان وجهه

فولسب

او لم يشور فنقول ان الملاحقة في مقام رد الاستصحاب انما هي في الخلق لا في العقل  
 المنسب بالاستصحاب في مقام رد الاستصحاب انما هي في الخلق لا في العقل  
 كذا لا يقدر على التمسك بالاستصحاب ولو لم يرد في مقام رد الاستصحاب  
 ببعض الامور التي تشرع بها اما وجه هذا الجواب وكيفية نفيها فافضل ما يمكن ان يقال فيه ان  
 ثلثها ما جعل الموضع مقيدا بالاعتدال لبيان ان ثلثها لا يقر بنية كل عيسى او مذهب الذي يقر بنية  
 بالصحة المذكورة او يجعل حكم مقيدا بالاعتدال المذكور بالظاهر العلم بنية عيسى وموسى الذي يقول حسبنا  
 واما ما لا يفرار بها على وجه لا يقدر ان يحكم العبر في الزمان على الزمان على الدلائل جوارح غير المدلول  
 امثال هذه لا يحصل بعد صحة اصل المدعى على الدلائل عليه ومن هذا الدلائل ان مدعى المدعى  
 الذين بعد ان عدم شغال المدعى في النفاذ والبرهان لا يجرى الاستصحاب فيها الدلائل في بيان  
 وسقم ما ذكره بعض المناوئين في رد الاستصحاب المذكور فنقول ان الظاهر كلام الفاضل الغفر الطال  
 ان الدلائل ان المسئلة اصولية والاستصحاب في جوارحها والثالث ان مذهب الاستصحاب لا بد ان يكون  
 فيه قابلية الاستمرار وان كان شيئا معناه بمقدار مقتضاه من كونه من مذهب الحكم من هذا القبيل  
 كما قرره حسن سيره وان كان ما ذكره في الجواب غير فاضل في وجه النظر في الشك في احوال الاستصحاب  
 في الحكم الشرعية لا مقتضاه انما هو بالنسبة الى الحكم المطلق بنفس الاعتقاد واليقين لما  
 غيره ان الاعتقاد ما لا كذا الحكم المذهب عليه فمقابل الاستصحاب واما الملاحقة المتخلفة بالاعتقاد  
 والمتبص لنظر البرهنة فيما كان فيه فلا مانع من اجراء الاستصحاب فيه على انه لو كان مانع ذلك فلا مانع من  
 الاستصحاب في صورة الاطلاق مع انه يتم جواز هذه الصورة فتم جوارحها والثالث فذلك ما ذكره

فمنهم

استصحاب



















































فمن قبل الخصم لان المراد ان يكون الحكم المشكوك من ارتفاع منسوبه وفي المقول المذكور من هذا  
وان لم يرفع الشك لما ذكره في الواقع لانه والادارات الغيبية من اخبار الدعاء والنيات وسواها  
التي هي من الغيبية من تعامل معها معاملة المتعارفين من تقدم حكمها على العلم والرجوع الى الحجة ولا يقتضي  
خبر لا يكون بينهما معارضة اصل بل يقطع البدعة ما ارتفاع للموضوع كما في صورة الدوافع لا تقدم  
من قبل العلم والخصم ثم يبين ان الدلالة الاجتهادية من قبل ايها فتقول ان معجزة كونه احد الدلائل  
لما ذكر ان يكون عند الدليل اظهر اكد لولاه الله ويكفي في مع التعريف وهو قد يكون ظاهر بحيث يجمع  
الناس في باقية النظر وقد يكون خفيا يحتاج الى ازالة الشكات في الاول ان يقول المولى الكريم العالم  
قال بعده هذا الخطاب والخطاب آخر روي عن زيد ومداكم حيث لا يخرج احد من القائلين  
خطابا الشريعة كالدلالة والادلة العسرية بالنسبة لجميع النماذج الشريعة الواجبة والحكمة والادلة  
بالنسبة الى سائر الادوار وهكذا المعارضة ذلك ان هذا الخطاب يقطع فيه من النظر الاصل الغير  
او كالفردا وقت هذا ما علم ان الدلالة الغيبية بالنسبة الى الامور البتة من قبل الخصم لعدم ارتفاع  
الشك بها ولان قبل الخصم لعدم فهم الوقف المتعارض بينهما من قبل العلم وسره ان في حجة  
اكثر الواحد مثلا عبارة من جعل مؤداه مطالبا للواقع وتزيله من رتبة جميع الاحكام المترتبة عليه  
ومحل احكام قطع البدعة عن الحكم المشكوك فيه وبعبارة اخرى ان الحكم الواحد طريق من طرق الدلالة  
بالواقع كالطريق القدر الذي يقطع البدعة عن الحكم المشكوك فيه في كونه مستقيا مستقيا مستقيا  
بخطاب لا تنقض اليقين بالشك لوصول اليقين برفعه فتلك يقطع البدعة بوجوبها ومن رتبة  
لا ارتفاع الشك انما لم يعللها بحقيقة وفي نفس الامر فادانته المتعارضة بينهما  
الموضوع ولو جعل كالمعلم من قبل الخصم من كماله في ترجيح الدلالة على الاستصحاب لانه لا يقطع احكامها  
من تقدم احكام العام والرجوع الى استصحاب الحجة وان ابيت انه ان الدليل العرضي الاستصحابي من قبل الدليلان

والخصم من الغيبية  
انما من احد الدلائل  
معارضة المعارض  
ان يكون احد الدلائل  
معارضة المعارض  
معارضة المعارض  
معارضة المعارض  
معارضة المعارض  
معارضة المعارض

المعارضة

المتعارفين فلا بد من ان تعامل معها معاملة المتعارفين فتقول ان في ذلك من الاشياء ونقول ان  
المقصود بنحو ذلك هو ذلك الحكم لا تقدم الاستصحاب على الدليل لانه جهازا مشكوك  
الواحد وسنوه في باب القواعد المتعارفين منها ليس من قبل العام والخاص المتعارفين مع عرضيه  
الاجتهاد من قبل الخصم كمن لم يرفع حجة على العام كما هو المثل في جميع المقامات المعيارية جميع الدلائل  
تعارض العاين من وجهه مقتضيه الرجوع الى المعجمات فان وجد مرجح لاحد الطرفين في الحكم  
بالمعقوف وهو المرجح من جانب الدليل الاجتهاد والمقتضى من البدعة المستحق في مادة المعارض  
الترس في الاجتهاد العاين من وجهه جميع الدلائل موجودة وليس الدلالة العقلية في الغيبية  
الدليل الاجتهاد من وجه البدعة باعتبار معارضة الاستصحاب من قبل العلم في الاشياء  
الواحد والسنة وسنوهما على الدلائل النادرة وليس المقصود الاستصحاب في ذلك بل انما  
في عدم حوار الحل كبر الواحد من وجهه معارضة الاستصحاب في اللزوم الحكم بعدم حوار الحل من وجهه  
له علم من قبل العلم في الامور وعدم اقتباسه مع الدلائل المتعارضة ولا يبعد ان الموافقة ومبدأ  
كل ذلك من المنطق والوجه في الصفات في عوالم الاستصحاب كالمضروب المذكور في عوالم الحكم  
لم يرفع حجة واحدة من وجهه معارضة الاستصحاب مع غير الواحد البين للملازمة في البدعة  
على حد البين في مورد المعارضين من وجهه معارضة الاستصحاب على الدلائل المتعارضة في  
مورد الموافقة فالجواب على ما جعل في الامور البينة ان الحكم بها بعد الاستصحاب لا يغير البين كل  
وبذلك يقطع في ثبات الدلائل في الدلائل المطلوب ثابت وان كان السالك في وجهه من الخصم عليها فيقول  
وان كان الشك في ثباته من رتبة وان كان من رتبة المذكور في تامة من رتبة في ثباته وليست الدلائل  
بعد الدلائل في ثباته من رتبة وان كان من رتبة المذكور في تامة من رتبة في ثباته وليست الدلائل

فانها

الدلالة















والله اعلم

ادخله

المتراجح اوجب الشك فيعارض فيها وكذا ما رت اليه الاستدراك مع تعارض الدليلين في الغامض من  
او ليس احد الشك في المعارضين بينهما مسبباً للفرق فيهما لاننا باستماع المتناقض في الكلام فكيف  
نقطع ما بان احد الغامضين محقق في الواقع بما يشار فيه حاله او مقابله كما نشأ في نقاد احد بهاء غيره  
فخصيص المفرد معه القرينة من المصلحة للشك في علمه لان اجراء الصلح احد بهاء في حكم الدخول وراجع  
البيان احكامها فنقول اما القسم الثاني بعين اليقين الشك في احد بهاء مسبباً للفرق فنقتضيه القاطعة فيه  
الرجوع الى الاصلين او المسموعين في محال الغموض ليل من الادلة الشرعية وانما مستخدم محال في العلم لا  
بل في الخصم في الواقع اذ الرجوع بين الدليلين المستند في محال في الواقع في الشرع في حق احد الدليلين  
ولذا يعلم ان هناك التوافق المقر بالبروز في معاملة بنوت الروحية ومع انفسكم معاملة المتكلمين  
بما نحن فيه اليقين منها ما رت اليه الاشارة في تعارض استحقاقها في اليد او في  
بما شكت في كونه في الدوام مع استحباب نقاد هذه والملازمة الواقعة بين تهاوية اليد وبين  
موجودة فتقو مع ذلك ككيفية مقام الظاهر بالعلم الدليلين المرجح ليقينكم حكم المسألة في  
كلها ووجد المسألة في الشك اذ تعارض في استحباب عدم وجوب الفصل وعدم فرض الجواب  
باستحباب عدم عودتها للاقتراف ذلك حكم بما حال اليقين ولا يتوهم ان للمعارضين في العلم  
هنا اذ لكل مختلف اصل واحد وليس اصله للفرق في ذلك حكم بما حال اليقين ولا يتوهم ان للمعارضين  
بين الدليلين هنا اذ لكل واحد حقيق فيعارض بينهما اذ هو توهم فاسد لما سمعت في باب البراءة من  
تعارض الدليلين في التقاوت الدخول في حق بها نفس في الخلاف او ضل فيه ثم ذلك في وجه الفرق  
لما فيه البهجة على من جهة كون الواقعة محل استلزام اليقين في الخلاف وعدمه وتفصيل الكلام في ذلك في باب  
البراءة ولو فرض في المقام كون واقعة الدخول واقعة لم يجوز اليقين بالاصلين في رجوع احدهما الى الآخر فله  
على المسجود ويطايع في استحكامه وكذا يجوز له استحقاق الدخول في العبادات القائمة على الميت



كما ذكرنا ان اصحابنا اصابوا في هذه الحالات مع وجود العلم التقيضي بمخالفة الواقع ولا فرق في هذا بين  
 عدان كان علم ذلك الرجل صحيحا بحسب ظنيته الظاهرية او كان علمه لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 بالاعتقاد عدم صحة خبره اجابة اخرى بانها لو كان العلم بوجوب حكم الشارع ما كان العلم بالواقع  
 اجابة ثالثة ان العلم بالنفس لا يترتب عليه العلم بالواقع او بخلافه لم يكن لنا ان نعلم احد منهم بطهارة لغيره  
 وتفصيل العلم في امثال ذلك هو كل ما علم الفقيه والمتكفل لبيان قواعد الفقيه وهو علم لا يدل  
 ولا حاصل ان الكبر انما في خبره من جوارحه حال الاصلان في المقام وعدمه هو حقيقة مخالفة الظاهر لا  
 وعدمها في الصورة الثانية كجوز في الصورة الاولى فيكون في الصورة الثانية العلم بالواقع لا يترتب عليه  
 فان دللنا على ما ذكره من ان العلم لا يترتب عليه العلم بالواقع فيكون في الصورة الثانية العلم بالواقع لا يترتب عليه  
 سابقا لم يرد من النجاسة لاحد منها فترسل ذلك لعرض الاستصحابان ولا بد من طرح كليهما والعمل  
 بقاعدة الاحتياط لثبوت ما لا يجنب من الجنب في الشك ووجوده في المقام باعتبار ان العلم بالواقع هو  
 العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 اماله والاخر بناء على عدمه وان دللنا جوارحه احد ما لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 الشبهة المحصورة بنا على ان حرمته مخالفة الفقيه فيها انما جاءت من قبل العلم بالواقع ولا يترتب عليه العلم بالواقع  
 لم يكن مقتضى العلم بالشك في الخبر ان يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 استصحاب نجاسة التيمم استصحاب جهارة التيمم اذا لم يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 في باب التيمم فيكون بالتوقف المرجوع الى اصل آخر انما يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 الاصل مخالفا لمقتضى العلم بالواقع وهذا الاصل في هذه المسئلة من جوارحه الطهارة واما احكام العلم  
 لغيره كان احكاما لا يترتب عليها العلم بالواقع لا يترتب عليها العلم بالواقع لا يترتب عليها العلم بالواقع  
 مجزاه الشك في التيمم ما اخذ في مجزاه الشك في التيمم ما اخذ في مجزاه الشك في التيمم ما اخذ في مجزاه الشك في التيمم  
 من ان العلم بالدول لا يوجب التقيضي بالطرح والاعراض برقع ارفعا ما هو من عباد ولو لم يترتب عليه العلم بالواقع

فريقين

والقول  
بأن العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع

بأن العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع

دون العلم بالواقع وهذا هو الحق والموافق للتحقيق عند علمه من مشائخنا وظهر من جملة الخبر من مشائخنا  
 القول بوجوب التيمم في هذه الحالات مع وجود العلم التقيضي بمخالفة الواقع ولا فرق في هذا بين  
 علمه استصحابا بالنجاسة وبطهارة الارض لجوارحه السجود عليه والتيمم به استصحابا بطهارة الارض  
 اصله محله وكذا يقول بطهارة الماء المستحب الطهارة وجوارحه التيمم في النجاسة التيمم  
 والمستحب النجاسة الذي يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 المرحلات وتبعد فقهنا الحكم بالتيمم وهذا القولان في غاية الضعف عندنا الاول والآخر ما ذكر  
 كمالهم وليس مما يبل لیس في الاطرح المفضل للتل بغير ذلك اذ مع جوارحه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 الاحكام كمالهم لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 الاحكام المرافعة لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 وكذا اخر مستحب نجاسة التيمم ترتيب جميع احكامها منها بغير العلم بالواقع فان كانت  
 بهذا الاصل كخبر في علم ذلك والدافعا للاحكام الموجودة في المورد عاود في الاصل مثل وجوب  
 غسل التيمم في المثال الماء وجوارحه شرب الماء والتيمم في المثال الماء فانما هو لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 الاصل مثل استصحاب وجوب غسل التيمم واستصحاب جوارحه شرب الماء وكذا في التيمم  
 لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 طريقته من وجوب العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 المنشور فيها التيمم المستحب النجاسة للعلم مقتضى استصحاب الامر بالطهارة عدم الاكتفاء مثل  
 هذا التيمم والسجود وكذا في العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 اذ في ذكرية في هذا العلم واما القول الثاني من القول بالرجوع الى المرحلات وتبعد فرضه في  
 الحكم بالتيمم فساد به في نظرنا اذ لم يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع لا يترتب عليه العلم بالواقع  
 بناء على عدم محتمل انفسه ان نظرنا الى الواقع في حيث هو فليفت بغير ان وجهنا لما ليس في  
 نظره الى الواقع اذ التماسه انما يكون اذا كان المتفادان في موضع واحد واما وجه في



فليس المقول ان يقدم المستحق المعاضد بمقتضى افعاله المستحق غير معاضده وبذلك افضيه انه  
 قد ثبت في محله ان كثرة الدلول على كونه مرجحاً واما مرجح اعتباره في كل مرجح بعض الدلول  
 على بعض كان قامت الشهرة ونحوها على تقديم المستحق على البراءة او على تقديم المستحق  
 على المستحق انما كونه في محله ان وجد له القول بكون الشهرة ونحوها مرجحاً للدلالة او معترضة  
 بعض الدلول على بعض المعاضد عبارة عن القول بكون العام مثل عدم الاستحقاق على بعض الدلول  
 وذلك بعض وقد ثبت في محله ان الظنون المتكافئة لا اعتبار فيها لفرص الدلائل او مرجح  
 الدلالة كما لم يثبت حجية المأثبات حجية احد الاحتمالين لا على اثبات رجحان احد الطرفين على  
 لعدم ثبوت دليلية الدليلين في مرتبة العلم كذا في ان الذي يبرر الدليل على المأثبات الشهرة  
 معتبر وبعد انضمام الشهرة مثلاً اما احد الدليلين يفي بكون مجزأ داخل تحت عنوان الدلالة  
 نقول ان الظن الكامل في لفظ الدلالة هو كونه لا الظن الكامل مع الخارج مع فرض اجمال خطاب الدلول  
 لا لسر التفصيل العلم في المقام لرفع الدجال والديهم كدول المقام في قول الدلائل فيقول  
 ان المرجح المتصور في المقام عدم ثبوت دلائل من شأنها جرح صالح الترجيح لعدم الترجيح بالبرهان  
 والاعتبار به من المرجحات المتأثرة بالواقع في حيث هو كالمشهور والدلائل المتفق  
 وسائر الظنون المتكافئة الاعتبار الموجودة في تلك الظن العرفية فوق حد الدحض بناء على عدم  
 حجية عموم الظن فيها وفيه ان معاضده بعض الدلائل لبعض الدلائل في وجودها في مرتبة  
 رتبة لعدم كفاي النسبة بينهما كما لا يخفى في خصوصية بينهما ايضاً في ما بينهما الترجيح نحو تلك الدلائل  
 الموجودة في رتبة الظاهر كان قامت الشهرة ونحوها على اعتبار بعض دلول الدلائل او على رجحان  
 البعض على البعض الآخر وفيه اولاً ان كثرة الشهرة مرجحاً لكونه مرجحاً في الدلائل ولا دليل يدل على كون  
 الظنون المتكافئة الاعتبار مرجحاً بالنسبة الى الدلول فيثبت ذلك بالنسبة الى الدلول الاعتبارية  
 وفي ذلك ان الترجيح انما يثبت بين الدلائل في حد ذاته على خلاف الظاهر في الدلائل ولا دليل يدل على

القول المشهور

اختيار القول المشهور عن القول باعتبار رجحان الشهرة بناء على عدم القول بكونه وبالجملة ان ما ذكره  
 في حقايقه وفي مقام المعارض نعم الظن المتكافئ الاعتبارية لا يرجح اعتباراً ولا يثبت في كل  
 مرجح على اقل مع معاملة الدليل في كانت الدلول لم يثبت اعتباراً في مقام المعارض فيقول احد  
 المعارضين ثبت للاعتبار في مرجح لم يثبت الدليل الاعتبارية وثبت اعتباراً في حد  
 ذاتها حجة في مقام المعارض بكونه لفظ الشارع الظن منها وانما يقع اليدهم احد المعارضين  
 فيها لعدم وجود المرجحان باعتبار المرافعة في تراجم الحقوق والواجبات الشهيرة لمقامها  
 الكثير في الحقيقة وثانياً بعد تسليم ان الدلول كالدليل الاعتبارية تثبت اعتباراً حجة في مقام  
 المعارض لكون الظنون المتكافئة الاعتبارية مرجحاً ايضاً معتمدة لحد والفرق بينهما وبين الدلول  
 الاعتبارية وسواء ان الترجيح بالشهرة وكما في الدلول الاعتبارية باعتبار حصول الظن بهما  
 عن وجود خبر مطابق للظنون ما قامت الشهرة على طبقه او على اختلاف هذا الخبر الذي يردنا  
 بقرائن تدل على عدمه وكذب المقابل وهذا المعنى المدلل العقابية غير موجود اذا الشهرة  
 شذوا اما لا شذو مع وجود اصل اقرب الواقع في غير عناء في لحد الدليلين المعارضين او في  
 جرحاً من دال على ترجيح بعض الدلول على بعض الآخر وكله المتعين المتغير موجود وفيه من انما الدلول  
 فلو ان جميع الدلول الساتر على ما في مقام العلم قد وصل اليها والدليل الآخر لو كان فانما هو على طبق احد  
 هذه الدلول وهذه الدلول الترسانة يابدها حالها بالنسبة الى قابليتها للترجيح وعدمه معلومة  
 واما الظن فلو ان وجود مثل هذه الظنون الغير المتأثرة بالواقع في تلك اقل جداً وعلى فرض  
 وجودها كشفاً عن وجود خبر خاص محدد فرض فيف بها مع وجود مثل هذا الخبر في التباين ترجيح الدلول  
 بعضها ببعض وفيه ان الدلول الذي لا يرد ترجيح احد المعارضين به اما على مرتبة منها  
 انزل رتبة او في رتبته واستمر مرجح اما الدلول على فرض وجوده يكون مقدماً عليها  
 او انما في اصلها البراءة وكانت احدهما مطابقة للمستحق فلا يستحق بالترجيح







فنكون حسن استبان الواجبات والحرمان بان ينقض الحكم بالطلاق ولا يرد له الحكم باستحالة الرضا وترك  
 الحرمان بالنسبة اليهم وبهذا ثبت كون مبادياتهم شرعية فترتيبهم للمحتاج الى دليل آخر ولو ترك  
 لعدم العلم بالمختص وأحكامها مختلفة وورث البعد لمدلوله من قبيل الثاني ومع الادلة الاجتماعية وتبرع قبل  
 الاول هذا وما على جدي فانت بعد التفتت فيها ذكرنا في خصوص بطلان القول بالتحريم في هذا القسم  
 ارفقنا لان الشك في أحد المستحقين مسبب عن الشك في الآخر فحكم بطلان الخبر في القسم الاول اليهم  
 او المصلحة كجرح بين الطرفين المصلحة فتم ايضا وادركت بطلان الجمع والتجوز في موضوع البحث فبقية المظلمة  
 في اثبات حقيقة عدم الاستحقاق لمزيد على المال فنقول ان الدليل على ذلك امور الاول ان الدليل  
 المبرر حاكم على الدليل الخالي من اوضاع الموضوع ولو حكموا احكامهم بقدم على الحكم عليه وبعبارة اخرى  
 ان تقدم الاول على الثاني يوجب رفع المعارض بينهما من كماله لانه لا يصلح كون العكس وهذا الصيا  
 هو القدر في المعارض بين الادلة وبهذا قد منا الدلالة الاجتماعية في الدليل كما سبقت  
 سابقا والدليل المبرر على اعتبار النسبة الى الدليل الخالي فان قلنا ان وجه تقدم احكامهم على  
 الحكم عليه لم يكن لان كان دليل احكامهم غير دليل الحكم عليه والمعاد الترتيب في تقدم احكامهم على حكمهم فيها  
 فاعلم تغاير ادلتها واما اذا كان الدليل عاما واحدا ملجوا تحت فردان متضادين كالحكم وكان الحكم انتفاء  
 بانتهاء واحد فادخل احدهما تحت العام وجعله موردا لانتفاء المنكر ليس بان الحكم العكس وان  
 استلزم نفي الانتفاء باجدهما فزوج المنكر في الموضوع وكون العكس والحاصل ان افعال احدهما  
 فرد العام تحت باخر افعالها على كمالها كالجواب الصحيح وهو في تلك افعال احدهما تحت باخر  
 الآخر افعالها من غير ان يكون الفرق بين الافعال الموضوعات كغيرها بل هو وجه ولهذا اورنا سلة مثله  
 العقل على بعض الغرض حيث منع العقل الجنون الموهومة لا اعتبار بعد فرض ان ما دباب العلم  
 مدعى ان نتيجة الدليل الرابع ليس عموم العقل خرس في شمل العلون الموهومة لا اعتبار على العقل الذي لا يقع  
 على عدمه فاعلم ان الموهومة لا اعتبار في العقل بل هي من مظاهر العقل الرابع كجرح في موضوعه وتخصيص

حرمه

خرس في ان نسبة مفاد دليل الانتفاء الى النسبة التي في تلك العلون والعقل المتعلق بعدم جديتها نسبة واحدة كما يقال  
 ان كجرح احداهما على وجه الدفوع وحاصله ان الدليل اذا دل على ان الاصل جازا العقل لم يقع دليل على ان النسبة  
 مع العلون بعد ذلك على العقل المتعلق بعدم كجرحه ان عالم يقع على المنع عنه دليل لان مفاد العقل المتعلق به  
 عدم كجرحه العقل المتعلق به فلا يدل عليه خلاف مفاد العقل المتعلق بانه نفس عدم كجرحه العقل المتعلق به فبقية  
 معتبر على المنع عنه ولا عكس بان الفرق بين الافعال الحكم والموضوع في مثل كجرحه فترده وبوجه اخر  
 اوضحنا ان كان سلفا ان مقتضى الدليل الرابع كجرحه لم يقع دليل على عدم اعتباره لقول ان هذا الدليل  
 كجرحه على علون دون الموضوع عند ادخلها تحت العام وحدها عنه بل هو سواها وليس احدهما مقدر  
 على الآخر فتم بطلان خبر ذلك بالنسبة الى خروج كل مقام الدليل احكامهم على عدم اعتباره وبالجواب  
 ان مفاد الدليل الرابع ما ذكره كجرحه تحت بدو جرحها من غير ان يكون قائما للدليل احكامهم على عدم اعتباره  
 كالقضية وكذا ان جرحها باعتبار هذا الدليل العام لان دلالة هذا الدليل على عدم اعتباره  
 ولذا بدان يكون كجرحه مقتضى الظاهر تحت كجرحه ولا شك ان العلون قبل هذه الدليل وفي الحكم  
 متساوية في عدم قيام الدليل على كجرحه تحتها فثبت هذا الحكم لكل فرد منها فترد مقدم على الترتيب  
 خرس في الآخر بعد نفي احكام الاول خارج الموضوع وانما حصل انه لا يقع اثبات خروج من افراد العام  
 المتعلق كجرحه فان ذلك العام ينقض الحكم المتعلق ببعض افعالها وانما كان الدليل لبعده اقل لكل فرد  
 لم يدل دليل على معرفة العقل به فزوج عدم وجوب العمل كجرحه ولا يقع ان ثبت العمل كجرحه الاول كجرحه الثاني  
 معادل دليل على عدم العمل لان ذلك فرع عن كون العام وليس بخلافه او لم يرد له ذلك فثبت هذا الدليل  
 وجوبه في ان النسبة في عدم الرجوع على كجرحه في الحكم كجرحه احد فرد العام لا يقول الادوية انه لا يقع  
 اثبات خروج بعض افراد العام عن عنوان ذلك بنفس الحكم المتعلق ببعض الافعال ولكن ليس غرضنا اخرج  
 الشك في المسببة لتمرر مدار الاصل الى ان تحت اجزاء الاستصحاب بنفس الدلائل الصادر في الموضع



الولد بالنسبة لأمه والولد بالثبوت السببي من غير ما قبل بل نقول ان اللدثا الصادر من الولد ان  
 تعلق بالاشياء الخارجية على حسب جودها وما سبق وجوده تعلق به اللدثا والناظر ان قوله  
 محل تعلق اللدثا بالفعول والفاعلان مواد الشكوك المسببة كلها من انواع مواد الشكوك السببية  
 تعلق بها اللدثا وارفع بسببه موضع شكوك المسببة فلم يبق محل تعلق اللدثا بها وما خلا  
 ان الاصل المراد لما تحقق مورده قبل تحقق مورده الاصل المراد ان تعلق به الحكم الشرعي وما جاز ان تحقق  
 مع الدلائل الاجتهادية من موضع الاصل المراد فلم يتعلق به حكم شرعي مثله انما شك في ارتقاء كجاسته  
 الماء كجاسته ان الاصل فيه قبل ان يتحقق مورده وان الاصل في توافقه ولا حجة مع مستحقا طهارة الماء  
 وكذا يتحقق به موضع الدلائل الاجتهادية من موضع ان كل شيء ظاهر بطلان الجبل يعرج في ارتفاع الشك  
 بطارقه الملة في موضعها وبعبارة ان المستحق طهارة الملة لا يقتصر لبقاء طهارته انما هو  
 انما راجع ما يقتضيه من الجارية الحقيقية عليه واستحقاقه كجاسته المادى على وجوده الجارية الحقيقية فلا  
 تقاضى بينهما اصلا وما كان لهم بعضهم منع ان كل ما لا يتحقق فان كان سنده مجرد لغرض  
 الاستحقاقين لا هو العلم فوايه كيف مع عدم القاضى بينهما وان منع كطية القاعدة المذكورة لغرض  
 من ان يبين والثبات ان مورد وجهه زارة وموارد تقاضى الاستحقاقين الذين شككوا بها على الشك  
 في الاختراذ مستحقا بقاء الطهارة بخارج مستحقا بقاء الدعوى بالعبادة والشك في الثبات على  
 في الدول والادام قدوم الاستحقاق العدل في الثبات فان كل خصوصية غريبة فالتعدي كجاسته المادى  
 المورد ولا بد عليه له في التقديم لان الادام عليه حجة في جميع المقالات قال سكت على بعض  
 اليقين بالشك فخلع الشك السببي كذا شك محل طهارة وجوه مورد والدلائل موضعها والافلا  
 القدر كجاسته على التعارضين على تقديم احد ما على الدعوى والثبات الدليل الذي نقل الشيخ طار  
 شرحه على تقديم الاستحقاق الدعوى على الحكم ومود كل القول الدليل موضع مورد الدلائل في جميع المقالات

الجدل

الجدل ولا اجتماع له بالمعروفات الخارجية في الحقيقة ان العبارة اخرى فانما لا ينعينهم من استحقاق  
 والدلائل للعارض من مستحقا استحقاقا وسبق تقديم الاستحقاق بالمورد الخارجية على الاستحقاق  
 الحكم باعتبار ان ان كانت الحكم بانفسه من الشك الموضوع والافلا في الشك السببي مقدم على الدلائل  
 في مجرى الشك السببي لا يكون احدهما موضوعيا والآخر حكما كيف ولو فرض ضرورة يكون الشك الموضوع  
 عن الشك الحكم كما ذكرنا له مثالا في مسألة اجتماع الدلائل والنزعة لتقديم الاستحقاق الموضوعي مما قبل  
 الاستحقاق الحكم كجاسته مقدم والمراجع ان بناء العقول على تقديم الاستحقاق المراد على مواردها  
 انهم بعد فهم ان الشك حكم بعدم تعلق الجارية بالشك يكون على الماء المستحق الطهارة من الادام  
 الشريعة المترتبة عليه على الماء المستحق الجارية جميع الادام الدلائل الشريعة في تفتيش ملاحقة  
 وهذا الشك عن ان الشك السببي لا يمكنه وانما هو انما لا ينعينهم تقديم الاستحقاق المراد على الدلائل  
 به في مورد لادام كجاسته الادام المتعلقة بالمستحق مثل نجاسة الماء في المثال المذكور كجاسته  
 موجودة معه في الزمان السابق مثل حصة شرب الماء وكذا في المثال المذكور فاستحقاق نفس  
 تلك الادام كاف فيه ويحتاج الاستحقاق كجاسته المادى اما معدومة مثل نجاسة ملاحقة وكذا  
 لا تقبل بتبريق هذا الحكم عليه بل غير ملاحقة واما غير ملاحقة كجاسته كذا ان كانت الدلائل بالنسبة الى  
 الادام الدلائل معارضة بالمثل فيلزم المورد خالفه الاصل كجاسته استحقاق حجة زائدة للاصل  
 معارضة بالمثل فيلزم المورد انتقال مال مورده عليه او مقتضى الاصل وان كان عدم انتقاله اليه  
 الدلائل لما كان معارضا مما له عدم انتقاله الى آخره راد المورد خالفه من مجرى الاستحقاق ففهم  
 المورد وان كان الاستحقاق المراد ثرة لكثرة ثرة جرمية وما يشهد بتقديم الاصل المراد على الدلائل  
 المراد انما تقدم على تقديم الدلائل للفقهاء المحققين موضع الدلائل الاجتهادية على الدلائل  
 مع ان الشك في خروجه من موضع كليهما وليس بتقديم وجه الدلائل السببية في جارية الشك في مورد  
 وانما الدلائل الموجودة في الثانية سبب مقدم على الاصل الموجودة في مورد الادام وهذا هو حسن



على منكر تقديم الدليل على المزال ان لازم من ذلك عدم كتم تقديم الدليل على الدليل  
العليه مع انهم حكموا بتقديمها عليها اللهم الا ان يبق ان العمل بالدليل على الدليل على الدليل  
على من باب بناء العقل وكذا الوجه انه منسوخ في تقديم احد الدليلين على الآخر وهو لم يرد  
بل خرج في اخرهم عند فرد العام بسبب دخول الآخر غير موجد فيما لم يكن اختياره في باب الاختيار  
قابل عند اوليهم ان لا يسلط الا ان هذا كان الاستصحاب محجوب في باب الاختيار للدفع الى وصف  
على القول بحجية في باب الوصف الحق بشفاف كان او غير تقديم مستحق الامر على الاستصحاب المزال  
لكن شبهة في ان العقل بالسبب لوجب حصول الحق بالسبب فلم يبق محل للتعارض وكذا لو كان البناء  
على حجية في جهة اخرى لا يتعارض مثله كاذب الدليل الحديثة او صورة الشك في وجود المانع  
لا شبهة في العقل بالاستصحاب المزيل وترتيب جميع الاحكام عليه وانما اصل ان مورد المانع  
مسئلة تقديم المزيل على المزال او عده لغيره بل في حق حقيقة على القول بحجية الاستصحاب  
الاخبار والتجديد اذ هذه الجهة ربما تكون محل شك باعتبار ان الدليلين في كل منهما ان كان  
دليل واحد وليس العمل احدهما مضمون ترك الآخر كسبب في العكس اما جهات الآخر فاما  
معلومه ولعله انهما غير حقيقتيه فلا يصح عمل شجر وتنازع بين الملامح في خبر لا في ان البناء  
وهذا من ان العلم طرأ على القائلين بتقديم المزيل على المزال في المنكرين عند مقامات كثيرة  
المزيل وينترجون عليه جميع الاحكام مثل مستحق اظهار الماء والشك في عروق النجاسة عليه  
كبريته او اشك فيها فيترجون عليها جميع احكام الطهارة في طهر التماسا والتوضيح وهو  
وكذا يخلون باصالة البراءة وان استلزم ذلك ثبوت تكليف الآخر على المكلف فينبون على  
البراءة عن الدين وان استلزم ذلك الاستغاثة الموجبة لوجوب كتمان النفس عليه الفاضل  
المعجم على المالك بتقديم المزال على الدليل في سائر الدلائل السيرة ولكن لو كان ان علمهم من قبل

في الاستصحاب  
الثانية

غير الاستصحاب الثابت بحجة من باب الاستصحاب في طهارة الماء وقامه البراءة الترحات  
من قبل العقل في مسئلة البراءة عن الدين وكذا في ذلك بالتم في جميع المقالات على خطتها اللهم الا ان  
تمام الكلام في تقارض الاستصحابين وقد قلنا ان له موردين في صورة منهما جعل باحد هادو الدين  
وفي الآخر من حذف ويرجع الى اصل آخر اما القسم الثاني من التنازع في شأن الاستصحاب  
المقارضي اما في ان او موقوف على اختلاف في التقادير لا وجود ان او عدها او مخلصا او على  
اما تقارضها لا يخرج او لا يفيها الى غير ذلك من القسم المذكور في الاحكام لا تختلفها ولها علم  
لتقاربها اما تقارض الاستصحاب على البراءة في الاحكام الكلية يقدم الدليل على التنازع بل في  
سواء كان مدرك البراءة هو العقل او النقل اما على الدليل فالمرط كاتر واما على النقل فلان  
اخبار البراءة لا دلالة عليها في البناء لا حطوطه المستوك فيه ولو في وجه العلم بل تدل على العكس  
وعلى عدم كتم كحج احرازها كما قلنا قلنا على تقديم احد طرفي المشكوك فيه وهو الطرف المسبوق  
بحالته يقينية في غيره فيكون الاستصحاب دليلها جهاديا بالنسبة الى البراءة كالمروءة الصحاح في خبر  
بينهم وفي الموضع ثارة يقدم الاما على البراءة كما ان الشك في خبرنا في الشك في خبرنا في خبرنا  
كما استصحاب خبره ما لم يرد به سابقا وشك في خبره في ذلك لا حقا اذ الشك في الحلية والحرية في الشك  
الموجود في خبر المشكوك كما في الزمان الثاني بسبب الشك في بقاء الموضع السابق فاجراء الدليل فيه يزيل  
الشك عنها بل شبهة وثارة يقدم البراءة على الاستصحاب كما ان الشك في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
في خبرنا كما في شال كج وبالجملة المديار ملاحظة الشك السبب والمسبب تقديم خبر الدليل على التنازع في كل  
مقام وجه واما على تقارض الاستصحاب في الاحكام والقديم الدليل على التنازع في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
لثلاثة مقامات متشعبة في هذا البناء وباب البراءة واما الكلام في تقارض الاستصحاب في القصة وبسبب  
الاحكام فيحتاج الى التفتيش فيقول اما شبهة القصة في الخبر فالتم ان لا شبهة فيه بل هو ارجح من قبل  
عليه النصوص المستفيضة بل ادعى بعض الاصحاب توازن في الاخبار عليه مثل القصة







في مقام الشك فبعد قيام اليد بما قد ارفع من مرفعه فلابد ان الشك في اليد لا ينافي  
 وسو ما مع ان استصحاب عدم الملكية في جميع المقامات او في بعضها اذا فرض وجود صورته الكبرى في  
 العدم كما اننا نعارض بمسألة عدم الملكية بمقابلة قلنا بعدم جريان الاصل في الشك في الحادث مع ان  
 التحقيق في معاريف اليد مع ذلك جعلها دليله واراد عليه فيقيم من ان الاستصحاب في اليد  
 عنه بما لا يلحق معارضة له فان قلت جعل الشك في اليد دليله في موارد استصحاب عدم الملكية  
 بدل ما رفع اليد عنه بما لا يلحق معارضة له فان قلت جعل الشك في اليد دليله في موارد استصحاب عدم الملكية  
 مع بين رفع اليد عن الاستصحاب الوجه والذمير باوجده بعض المقامات معارضتها وهو محل الكلام  
 لنا الاستصحاب العدم فقلت اذا صح اليد ما رفع اليد بها عن الاستصحاب العدم في مقامه لرفع اليد  
 عن الاستصحاب الوجود وانما ذلك الاستصحاب العدم اما الاخبار او غيره كالادعاء فان كان  
 الدول فالادعاء هو كون دولها في اللجبار ووجهها منها ما حدسوا غاية الدوران بغير رفع اليد  
 عن احدهما وباب النظر منه عن الآخر وباب النظر وان كان الملاك في ذلك عند الشك في ادعاء الطرفين  
 في مرتبة واحدة ليست لاحدهما اولوية على الآخر حيث الرتبة على ما يصح لرفع الاصل العدم فيكون  
 دليله على انقلاب العدم الى الوجود فهو دليله لرفع الاصل الوجود هو في مرتبة فان قلت كيف  
 يتبين ان اليد دليل اعتبار لرفع اليد بهما عن الاصل مع ان اليد يرفع اليد عنها بقيام البيت على  
 حقه فما خفي انك في كنه اليد دليله في مقام استصحاب فرض الاستصحاب فقلت تقدم البيت على اليد  
 على كنه اليد دليله في مقام استصحاب فرض الاستصحاب فقلت تقدم البيت على اليد  
 وجه التقدم واضح بعد ملاحظة اولتها كما في الاستصحاب علم في حقه في جهة الكنف عن الواقع في  
 حارة له على ميل الى محو البناء على مقتضى الحال السابقة فهو واردي ما لم يؤخذ فيه ذلك كما لا ريب  
 واليد لما احدثت فيه مراعاة الواقع وكونها آراء اليه ارفع موضع الاستصحاب بها وما كان  
 المتغير ضروري لما كونه حرة بين اليد العجيبة والفسادة وانها بهذا العنوان امر بغير ان يكونا

في تعارض الاستصحاب  
 مع قاعدة اليد

اصله في مقام

في مقام الشك فبعد قيام اليد بما قد ارفع من مرفعه فلابد ان الشك في اليد لا ينافي  
 وسو ما مع ان استصحاب عدم الملكية في جميع المقامات او في بعضها اذا فرض وجود صورته الكبرى في  
 العدم كما اننا نعارض بمسألة عدم الملكية بمقابلة قلنا بعدم جريان الاصل في الشك في الحادث مع ان  
 التحقيق في معاريف اليد مع ذلك جعلها دليله واراد عليه فيقيم من ان الاستصحاب في اليد  
 عنه بما لا يلحق معارضة له فان قلت جعل الشك في اليد دليله في موارد استصحاب عدم الملكية  
 بدل ما رفع اليد عنه بما لا يلحق معارضة له فان قلت جعل الشك في اليد دليله في موارد استصحاب عدم الملكية  
 مع بين رفع اليد عن الاستصحاب الوجه والذمير باوجده بعض المقامات معارضتها وهو محل الكلام  
 لنا الاستصحاب العدم فقلت اذا صح اليد ما رفع اليد بها عن الاستصحاب العدم في مقامه لرفع اليد  
 عن الاستصحاب الوجود وانما ذلك الاستصحاب العدم اما الاخبار او غيره كالادعاء فان كان  
 الدول فالادعاء هو كون دولها في اللجبار ووجهها منها ما حدسوا غاية الدوران بغير رفع اليد  
 عن احدهما وباب النظر منه عن الآخر وباب النظر وان كان الملاك في ذلك عند الشك في ادعاء الطرفين  
 في مرتبة واحدة ليست لاحدهما اولوية على الآخر حيث الرتبة على ما يصح لرفع الاصل العدم فيكون  
 دليله على انقلاب العدم الى الوجود فهو دليله لرفع الاصل الوجود هو في مرتبة فان قلت كيف  
 يتبين ان اليد دليل اعتبار لرفع اليد بهما عن الاصل مع ان اليد يرفع اليد عنها بقيام البيت على  
 حقه فما خفي انك في كنه اليد دليله في مقام استصحاب فرض الاستصحاب فقلت تقدم البيت على اليد  
 على كنه اليد دليله في مقام استصحاب فرض الاستصحاب فقلت تقدم البيت على اليد  
 وجه التقدم واضح بعد ملاحظة اولتها كما في الاستصحاب علم في حقه في جهة الكنف عن الواقع في  
 حارة له على ميل الى محو البناء على مقتضى الحال السابقة فهو واردي ما لم يؤخذ فيه ذلك كما لا ريب  
 واليد لما احدثت فيه مراعاة الواقع وكونها آراء اليه ارفع موضع الاستصحاب بها وما كان  
 المتغير ضروري لما كونه حرة بين اليد العجيبة والفسادة وانها بهذا العنوان امر بغير ان يكونا



بينهما فلو لم يوافق كمال على رفع مرتبة ما بقيام ما يدل على تعيين احد الجهتين على الرفع  
 الشك في هذا الامر للردد ولهذا يقدم عليه التبيين لانها معينة لاحد طرفي الخط واوله  
 الاصل في تامل في حيز واحد من الخط فيكون ذلك في حق ان قلت كيف تقدم اليد على  
 مع اننا نرى انهم اختلفوا في مقام اليد في تقديم اليد كما وثبت على اليد القديمة وليس في تقديم اليد  
 القديمة على اليد كما وثبت في تقديم اليد على قلوب اهل العلم ان كان تقدم اليد كما وثبت على اليد  
 القديمة في ذلك المقام ليعلم ان كان منشأ العلم من حق اليد في المال المحصور غير ان قرار صاحب  
 كما وثبت كما اذ علم ان كمال علم اوقات البينة عليه في طلب حيز من اليد القديمة فاقامته  
 على الدعوى كما ان منشأ العلم للملكين اقراره فيقدم قول صاحب اليد القديمة او متولد بانفعا  
 اقرار صاحب اليد كما وثبت على كون المال في الغرض انما لا يكون اليد فيه الا في دعوى كذا  
 الملك فيغير مدعيها مطالب باقامة البينة عليه وتقديم اليد القديمة باعتبار الاستصحاب بل لو  
 الثاني مدعيها والدل سكر او فاقامته فينا على فرض تسليم تقديم اليد القديمة على اليد كما وثبت على  
 هو من مذهب بعضهم فهو لا يعبر به في النقض علينا اذ لا منافاة في المقام من حيث تعارض الاستصحاب  
 باليد من حيث هو مدعيه في هذه الجهة اليد مقدم على الاستصحاب ولذا لم يبعد في احد التوقف في تعيين  
 اليد على الاستصحاب في غير مقام الدعوى وتقديم في مقام الدعوى فيقدم لعله باعتبار عرض  
 عنوان اخر عليه كصدق عنوان المدعى في حق ان قلت كيف تقدم اليد على  
 الاستصحاب وانما طام مرتبة الاستصحاب على اليد من انهم اتفقوا على كون الاستصحاب  
 مستندا للشهادة واختلفوا في اليد في التاخير في المقام على كون الاستصحاب مستندا للشهادة  
 وول اليد لا يدل على كون الاستصحاب اعلى مرتبة في اليد اذ الاستصحاب خصوصية مقفورة  
 به في غيره وهو ان مدار باب الشهادة على ما بدون اعمال الاستصحاب دون غيره من الاصول  
 المعارضة للاستصحاب فاقامه على فضل المسلم على العترة وقرائة شريعة الغيبة ثم القوا

بما ليس به

العلم باليد

من القواعد العامة البتة فلا بأس لتعيين المخلد فيها ثم بيان كيفية ورودها في الاستصحاب فتقول ان  
 الكلام فيها يقع في مقامين الاول ان مقتضى العمل في المسلم الاخر على ما كان على العترة او  
 التقدير الثاني على ما كان على اليد كما كان في الاصل فلابد من توجيه هذه المقامات في غير كتاب على ما كان في  
 فتقول ان الظاهر من حرمان تلك القاعدة بالنسبة الى المخلد بعدم مساندته هذه الوجه  
 لتلك القاعدة على غيرها بالنسبة الى الغير وفضل فيه بل هو محضه لفضل الغير منها عدة اخرى  
 قد عرفت عدم الاستصحاب فيكون قد وثبت في حق من خصه بخصه في تلك المقامات من قاعدته  
 انتم على الحق محرم من غير ان يثبت لورده اذ لا يخفى ان الذي ان يكون محل الغيبة في ورثته  
 كان في ذلك غير شك في اصداره اوفى من غيره اي في كونه صحيحا او فاسدا بعد العلم بايقانه في  
 في الثانية من كون الشك في الوصف بعد العلم ببيان اصل العمل سواء كان محمداً او غيره  
 فيكون حيز من عدة من هذا المسلم حرمان العمل على ان الغيبة لا يثبت في غير ذلك  
 في كونه صحيحا او فاسدا وكان محمداً مقتضياً محمداً على العمل بغير اعتبار القاعدتين ولا فلا في عدة عدم  
 اشارة بالشك بعد كذا في كونه لاثبت قاعدة العمل لكان الفعل الصادر من المخلد محمداً في العمل  
 محمداً في العمل كدليل مقتضيه على ثبوت تلك القاعدة بل قد وثبت عدم الاشارة بالشك بعد انقضاء العمل محمداً  
 والى ما عتبر معهم كحل لما قرأه او ثبتا على عدمها بالنسبة اليه وكيف كان فاقامه عدم الاشارة  
 بالشك بعد كذا في العمل لثبت باوفاً من البين بالشك من حيث الدليل على ما سندها في عدة  
 عليها كغيرها منها اذ ما ورد من مرادها لا في قاعدة البين على خلافه ويجعل كونه في الغيبة في غير  
 الا او لثبات الحكم فتقول في ملاحظة الاحتمال الموجودة في مقام الاشارة يظهر ان هذه القاعدة بعد العلم  
 معقولة في نظر الشارع والدال على ذلك عليها بعنوان العموم على ما قرأنا عليه في سنة من بينها وورد في  
 الوضوء واخر في كذا الصلة واحتمال المورد في بعض العموم كما مر في غير ذلك من الاصول انما  
 اذا شككت في شريعة الوضوء والصلاة وقد دخلت في غيره فليس عليك بشيء انما

11







ثم بعد ذلك ذكرنا ان الفعل المعتبر من احد الطرفين كيكما جاز ذلك القاسم وندم المثلث الا ان كان  
 المتكافؤ بالوصف التميز من الزمان يحتاج اليها بالنسبة اليها بالنسبة المختلف ولا يرتب عليه حكم من الحكم  
 الشرعي فليس كذلك فالاصل المذكور جاز والعلم الدجال غير معتبر فاعلم من العلم الشرعي وندم المثلث الا ان كان  
 الشك محتمل لانه ما جرت الشك في الوصف بعد الغرض وفيه الشبهة في ذلك البيان من السيد جل الله  
 ابن هادي سره واستدركه في محله وما اورد في الحاشية وجوه الفرق بين الصورتين بان المعاني  
 منها حاصل بالذات واما حاصل الشك فهو من غير الشك بعد الغرض فانه لا يبين فيه وجه  
 محتمل لان يبين ان التبادر في الاخبار المتضمن لعدم الالتفات الى الشك خلاف المعروض من العلم منها  
 كونه متعلق بالشك شيئا واحدا متصفا وهو ليس بغير وان قلنا ما لا تكفي بالوصف التميز من العلم  
 في صحة الصلة لكونها بالطهارة البينية كالاعلام ايضاً في الوكالات الطهارة وان قلنا ما لا يميز  
 مع اشتغالها على جميع الامور المعبرة في تلك البنية لا مكان فرض صحة الطهارة في الثانية بغير التميز  
 مستعمل على جميع شرائط الصحة لا يتحقق ذلك مع الذم في الطهارة السابقة ووجه القطع بعدم  
 اعادة الصلة لوقوع احد الطهارتين مستحقة لشرائط الصحة بغير التمييز في الامور الدلالية ان  
 بعد الغرض انما يرتب عليه حكم شرعي ان كان حدث الشك بعد العمل ولو كان شك سابقا  
 وقبل منه ودخل في العمل المرتب عليه ثم انقضت الشك لم يرتب عليه الشك حكم الشك بعد الغرض  
 بل يجرى عليه حكم الشك قبل الغرض وهو واضح لعدم عزمه في الاخبار الدلالية على عدم الاعتناء بالشك بعد  
 الغرض بشك مثل هذا بل ما دل على اعتناء الشك قبل العمل بدليل على الاعتناء به واجراء احكام الشك عليه  
 والظاهر ان الشك في صحة العمل السابق له صيررت بعضا داخل تحت الاخبار بمقتضى وجه  
 اول ان الشك في اصل وقوع العمل من مثله على وجه كونه بايضا ابتداء الادلة اتيان الشك  
 في العمل من قبله فانه لا يميز ما كان من قبله وبينها وبينها ما كان من بعده فانه لا يميز ما كان من قبله وبينها وبينها ما كان من بعده  
 الدليل على ذلك هو ان الشك في العمل من قبله فانه لا يميز ما كان من قبله وبينها وبينها ما كان من بعده فانه لا يميز ما كان من قبله وبينها وبينها ما كان من بعده

وجه كونها

حين شك فيها على الصلة فله مثله في العلم انما يشك في ان فيه مشكرا لعل ما يغيب من وصول الماء الى اعضائه  
 وجدر ان لا يقع منه فعل بغير وجه لوصول الماء انما يشك في ان الماء من قبله من وصول الماء الى اعضائه  
 ولا يحكم بوجه العمل لعدم دلالة الاجابة على توصف الفعل المحتمل الصفة باحد الوجهين بوصف العمل على  
 الحكم بوجهه صحيحا وهذا الغرض لا يقر بان الشك في الحجاب غير معتبر في الحجب معتبر ببعضها مشكوكا  
 وان كان الظاهر في تلك الاحوال الحكم بدونه تحت الاخبار وهو ان كان الشك في اصل وقوع الفعل  
 عدم بناء على اتيانه في اول الامر فلو وقع منه في الخارج فلو وقع في باب تفضيل الاتفاق في العلم المذكور  
 ربما وقع في ذلك لعلنا على التحصيل في الاخبار والظاهر هو الدليل الثالث لو شك في الشك  
 بعد العلم بكونه عالما به فطريقه او خالف طريقته من غير ما مقتضى العلم السابق على مقتضى العلم  
 او لا لعدم مشمول الاخبار لانه لو التفصيل بين الجهل في المدرك فالدليل وعدمه فالتوجه على احوال  
 وان كان لا يميز من هو التناقض ونفصل الكلام فيه وهو مشمول بنفسه في عدم الاعتناء بالترتيب في العلم  
 في بيان حال فعل الحكم على المختلف في مقام الشك وبنينا امور وحدت في العلم بغير اشتراط  
 انما اذكر وان كان من جهتها التي لم يقرر منع منها ان كبر الشك وفاد يوف بعض احوال على عاده الناس  
 بغيره هو جدير قبل ذلك لكونه من خارج عن العادة في قطع ذهنه فانه لا يميز اعتبارا بها وحققه وفيه ما يبيننا وجهه  
 محبة العلم ومنها ان كلام الفطن عالم يعمل في الاطمينان في حكم العلم والشك وتوهم حكم واحد من العلم  
 الصلة من مطلق اعتبارها وجه تفرقة في كبر العلم وهو جدير ومنها ان الشك في علمه او طينه الحق او طينه  
 الشك او جهته التي لم يقطع كثيرا من مقتضى الدليل في شك فيما قلنا به واما مقتضى مقتضى بيان على حاله والاعمال  
 في بيان حال فعل الحكم الاخر بالنسبة الى العمل على الغير وعدمه فتقول انه لا يشك في صحة العلم واستدراك وجهه  
 الدليل على ذلك هو ان الشك في العمل بوجهين الاول ما ذكره الشيخ الدليل على صحة العلم في مقتضى مقتضى  
 كنه الخطا الاصل فيها حلقه السهم في اعيان من فرض اوجه احران او غير احران صحة وكذا ما اوجده

العلم  
 من قبله



اللسان البالغ العاقل فقول او افعال ينبغي فيها على وجهها كما أصبحت وضعت له وعلى وجه الطبيعة  
 التي تحدث به من او مخالف او كما فكرت له او غير كثر في خبره ودعا له بالصدق  
 واخاله وعقوله والقيام به على الصبر حتى يقوم شاهد على الكذب الا ان يكون على مخالفة  
 وقال لا ينبغي بعد سطر ان لا يصلح في جميع الماشيات من اجابات او نباتات او حيوانات او عقود  
 او اقامات او غير ما كانت ايات او اخبارات ان تكون على ما ينبغي عليه حقيقة من  
 التمام في الذات وعدم النقص في الصفات وعلى ما وضعت له بما ينبغي وما وجب به  
 اثارها فيها على معانيها من صدق القول وترتيب اثارها في الافعال فثبت ان كان  
 لغزها الى اجراء اتصاله السليمة في الافعال كواصله في السلامة في الاعيان كالعلم الفاضل من  
 عبارة في نفسه منع واضح اذا لم يمان انما يجب عليه ما يقتضيه الصحة والصدق والحق  
 بعض الافراد بالفساد والجب فيها انما هو لغيره من المانع انما يجب عليه بالعلم والمصريح  
 في كنهها للعيان فالاصول في مقام الشك يدفع عروضا في تلك العوارض وحدثت في العلم  
 وليس للافعال كنهها انفسا ولا للعلم ولا للصدق ولا لكيفية ولا كان في تلك المانع في فرق بين  
 الحكماء والمؤلفين مع ان احدهم لم يجرده القامدة في الاول بل هو منقصة في الواقع بغيره في المشايخ  
 لاحد ما حكاه واثر ان كان صحيحا ولم يثبت للصدق كما واثر ان كان فاسدا وان كان فرض ان اصله صحة  
 جارية في الافعال لا تجري في العلم وان كان الاصله احد ما عدا الاصل في الاقرب وكان مدرجه في الحقيقة  
 فهو حسن ولكن مدرجه لما الاصل المقر بالقرينة الثانية في قوله والثالثة ما ذكره بعض مشايخنا وهو ان الله بين  
 الاسلام ولم يقبح بين امر يقضي حدثا مع قطع النظر عن عوارض حدثت جازت ما وقع  
 جميع احوالات والسمات على وجه ما اقتضاه ذلك من فالاصول في مقام الشك يدفع عروضا في تلك العوارض  
 وحدثت تلك المانع وهذا نظير ما ذكره بعضهم من ان الاصل في المسلم العدالة والعقل طار عليها و  
 والاضمان ان اقتضاه نفس الاسلام ذلك في طار من اقتضاه اعتبارها لعدالة عدم المانع في الامور

النقص في العلم  
 المستطاع

العقيدة في تقديرها انما هي المقتضية للنسبة للدعاء كلها على نظريتها في العلم فثبت ان  
 الاسلام لم يوجب في مقتضاه العلم فثبت ان ما جاء به النبي وما اتين له من العلم والاشغال بها فانما  
 هو لادوات تفيد به وليس الاسلام في حد ذاته مقتضيا لحصول الافعال الصالحة الخارج عن  
 وجوده واخره المقتضى بانما ان الاسلام على فرض وجوده مقتضاه في فانما هو مقتضى عدم حصول  
 الفعل الفاسد منه فثبت عليه احكام مترتبة على عدم حصول الفعل الفاسد لا حصول الفعل  
 الصالح حتى ترتب عليه الاحكام المترتبة على الفعل الصالح وبما رعا عوز ان الاسلام يقتضي عدم  
 احوال من ذلك الراجح في المسلم لانه يقتضي كون الفعل الصادر منه الداعي هو من احوال من ذلك الراجح في المسلم  
 او المانع مثله ان يكون ما حاقه صاع احدا ولم يدركه من ذلك او سلم لا يقتضي الاسلام ان يكون  
 الصانع مسلما حتى يوجب عليه السمع وروسله بل غاية الامر ان حكم ما يقتضيه من ترتب عليه احكام  
 عدم الشك واما الثانية فلان اصل عدم المانع لا دليل على اعتبارها في مقتضى احدها في سباحت  
 اللفاظ فان بناء على العرف على اجراء اتصاله الحقيقة والعلم بمقتضاه ان يحيل الصانع في المانع  
 وفي مقام الشك يكون اصل عدم المانع وبنائهم في سباحت اللفاظ محجرا عما كانا وثابا في الثانية  
 في الامور الشرعية فثبت الشك اثر على وجود المقتضى وقد المانع مع فرض العلم بها بالرجحان  
 فثبت ذلك في غير موضع مع فرض الشك فيها اذ في احدها بدلالة الاصل ولا يكون ذلك الاصل شيئا كما  
 كونه في الدور العقيدة والعاديه واما الامور العقلية والعاديه فثبت البناء على عدم اعتبار الاصل في مقتضى  
 لا دليل على اعتبارها لصل عدم المانع فثبت عدم اعتبارها مع فرض عدم المانع ولا يكون ذلك الاصل شيئا كما  
 على وجه سبب الخلف على الغير مع النقص حصوله لا محال في بعض ما في مقتضى بناء على الاصل  
 في العرف في الاصل على اصل عدم وجوده والمقتضى في الفعل جارية على معارض في ترتب عليه الاحكام  
 المترتبة على عدم مرجح به وجوده وخارج عن مقتضى البحث ولا دليل على الحكم في ابطال ذلك الاصل  
 المقام بين ذكره في اقتضائه شاعرا في قوله اما الثالث فلان للفقيهين ابدانهم مقتضاها

مستجاب







رواية الثالثة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من المسلم على المسلم ان لا يشيع في جميع الايام قال قلت فانه انما  
الديان في قلبه لا يثبت الخلق في الماء وشكروا رواية له المأمون الحكامة قال قلت له عبد الله بن الحسن  
عليه السلام قال من من المزمع المودة لا ان قال وان تكذبه الا ان قال واذا انه انما اثبت الديان في قلبه  
بنات الخلق في الماء وشكروا رواية الثالثة عن ابي عبد الله عليه السلام اخاه انما اثبت الديان في قلبه كانت  
الخلق في الماء وشكروا رواية بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في اخاه فلاحه من بينهما ومن  
عاطل اخاه بشي ما على به الناس فهو بمنزلة ما على به الناس في الجحيم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
المدا ان قال وللأقبل الله من مزمع وهو مزمع في اخيه المزمع سوء ومنها ما ورد في قولهم المزمع  
وحده محمدا بن زيد في الخبر المزمع لا يملكه فيها على المزمع عند الله بل بعض الاخبار المزمع لا يملكه  
على عدم حراز حسن الظن بالناس كما في رواية محمد بن مروان الجليلي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
يقول اذا كانت لكور اذنب من نحن لك على العبد ان يظن باحد جزا عن عرف ذلك سنة فاعلم  
في المقام هذا لا يطع بعينه مضانا الى السيرة المستمرة القطعية من زمان لانهم الى زماننا هذا  
فان لا ريب في المسئلة في الجمل فالتكلم فيها بعد وجود الدجايين والسيرة العلمية في الفانية  
وانما ينظر التكلم في تفاصيلها لا تغفل الى التكلم فتقول ان الكلام فيها امور الدول ان هذا  
الاصل من باب الوصف اذ من باب التعبد فتقول المشبهة في ان مراعات الظن الشخص  
معبرة فيه اجماعا واما المشبهة انه معبر في باب الظن المزمع في ظاهر حال المسلم او الغيبة  
او من باب التعبد وبعبارة اخرى معبر في باب اعتبار كونه وآه الى الواقع وكان شفاعته كسب الخلق  
النوع او حكم تقدير من قول الشارع غير مطلق فيه جهة الطريقة الى الواقع فكذلك قال في الحكم  
في جهة من صادر من مسلم وفساد فاعلم بجهة كذا في عدم الاصول التعبدية للفتنة في المقام  
كالاستحباب وكذا يظهر في مقام معارضة الاستحباب انما الدليل يكون مقتضى الاستحباب

والمثل يكون في حرمته وهو ان مقدم على الاستحباب ولو كان معترضا باب التعبد فالبعض ان  
والظن من كذا انهم انهم في قيل الدليل وحيل المشبهة في تهميد القول في تهميد القول في الاستحباب  
فيل معارض الاصل والظن هو كذا بل يظهر منهم ان من هذا الظهور ظاهر حال المسلم او الغيبة  
والمثل حال المشبهة انه معبر في باب الظن المزمع في ظاهر حال المسلم او الغيبة  
الشخص في الموارد الخاصة على الخلاف لانه مجرد حكم من تقدير من كذا في عرض الاستحباب  
وكذا في الثالث ان مورد هذا الاصل هو من مقتضى المسلم ان يكون في الكافة اية مقتضى السيرة  
عدم الاختصاص في المشبهة في تحقق السيرة في كل فعل الكافة في الصحة في معاملةهم وعملهم  
السيرة المتحققة في كل فعل المسلم على العموم كذا في كل حالات الاستحباب من حيث مقتضى العنوان على السيرة  
مع ان مقتضى اللقب معبرة في كلهم هو الاختصاص والتحقيق ان اختصاص العنوان في كلهم  
بالمسلم في حكمه والسيرة المدعاة للمنافية وذلك لعدم تحقق موضوع الصحة في افعال الكافة  
لعدم جعل الشارع لافعالهم الناشئة من مقتضياتهم الفاسدة اثر وانما اثرنا بالامر بالامر على ما  
بالرخصة في انفسهم وبالمعاملة معهم كسب مقتضى الفاسد من ضرورة العلم بعفارة في هذا  
فصل في ضرورة الشك في كل فعل المسلم على العموم في كل فعلهم على العموم وهو مجرد حكم تقدير والسيرة المدعاة  
للتفضل زيادة على ذلك ان الناس يعاملون معهم معاملة من صدر منه الفعل الصحيح ان فعلهم  
مستصف بالبيعة الواقعية المعبرة في نظر المولى وبعبارة اخرى ان افعال المسلمين المولوية على العموم في الواقع المعبر  
في نظر الشارع وافعال الكافة في حقيقة على العموم كسب مقتضى الحسن في السيرة كما هو مقتضى حسن  
افعال المؤمنين كسب متحققة في افعال المؤمنين للاسلام والحق العيني وهم ولحق كسب عنوان المسلم  
في كلام الصحابة فلا منافاة بين السيرة والعنوان بالنسبة اليهم من حيث يحتاج الى الجمع فيهم جديدا وحرر  
سوى عنوان يحمل على العموم انما يتحقق بالنسبة الى المسلم فلا بد في الحكم بالعموم في احوال عنوان المسلم فلا يخل



















الترتيبات في قاعدة الصفة بينهما اذ هو في لوازم توصيف الموصوف والموصوف كما هو في وصف الصفة  
 وقد قلنا ان هذه القاعدة ثبتت وحده الموصوف بقدر ما يرد به الخصومة لا في ما يرد به ان هذه القاعدة  
 بل هي مخصصة بالعالم بالاحكام اذ حارة الجاهل بها البهم يظهر في الاحكام ربه اليوم وبعصا  
 في باب الحج مشرح قول المحقق في الشرايع اذ اختلف الزوجان في العقد فادعوا حادونه  
 في حال الدوام فالمر لا خلاف في قول من يدعي للاجل ان الزوجان في العقد فادعوا حادونه  
 اختلف الزوجان في العقد فادعوا حادونه في حال الدوام فادعوا حادونه في حال الدوام  
 فقد حكم المصنف في قول من يدعي في العقد فادعوا حادونه في حال الدوام فادعوا حادونه  
 الا انها مختلفة في وصف زائد على اركان العقد المستحق على حصولها بيقين وهو وقوع العقد في  
 حالة الدوام فالقول في قوله وفي الزوجين نظر الاول في انه لا يتم اذ كان المدعى في  
 الفعل في حال الدوام فاما في ذلك فاما مع اعترافها بالجهل فلا وجه للحل عليها واما الثاني فلا  
 كله منها يدعي وصفا بغيره الا في تقديم احدهما كالحاج للمدعي وكيف كان فينبغي القطع بتقديم  
 قول من يدعي للاجل مع اعتراف مدعي الصلة بالعلم بالحكم قلت واكن هو الحكم بان لا  
 الرجوع المتقدم في حضور المقام ابقه كالاصل المنقول والبره وحول علمه مع اعترافه  
 احسن واخلاق النظام وقامده وجو المقصود في ذلك المانع في موارد يحرم فيها العقد  
 المستطاع للدر كان وهو ما قد عرفت الاشارة لا الاستدلال به في كلام المحقق الثاني ونظر  
 في الشبهة الثالثة في باب الحج البهم وهو الماد من الرجوع الثاني الذي ذكره في كتاب وجهنا  
 لمه في المحقق وغيره نعم لا يجوز الاصل الذي استثناه سابقا وهو ان الاصل وكذا الظن في  
 المسلم ان يجوز له ان يترك الصلوات سنة على الوجه المقررة الشريعة ما ذكرناه سابقا ان  
 الاسلام على فرض اقتضائه ما ذكرناه مما يراه في صدره العلم بالاحكام ثم ما ذكرنا في قوله  
 في علم اجراء هذه القاعدة في افعال الجاهل بالحكم في مثل كمال الجاهل بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

المائدة  
 بسم الله

المائدة اوله حيث شبهت في بيان الوجه الباقية في خبر المشرك كمال كل خبر للاصل الباقية  
 لان الاسلام يقتضي العلم بالاحكام لا بالاساس في ان الفعل اذا كان مستقلا على جهتين صدره  
 عن الفاعل وجهته وقدره على الغير وكان فعل واحد وقع في غالب المرجحين وقدرت الشبهة على  
 واثر الفعل الثاني في الحج وكونه من الجاهل لا من الفاعل فانه لا يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت  
 عن الفاعل في وجهته وقدره على السبب منه في الحج فلهذا استثناه مطالبة الدعوى وانما لا يقرب الله  
 في قوله الشريعة خبر كذا الرب فانه لا يرد في قوله فادعوا حادونه في حال الدوام فادعوا حادونه  
 المرب عنه لانه ليس في لوازم فعل الثاني وجهته صدره من بل وجهته وقدره على السبب منه في الحج  
 في حكم سببه منتهى ما جازاه العقول نعم لو كان خبر المستدلل بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 من ان الدواعي في حد ذاتها كالاعيان تقتضي الصحة لكان اللازم الحكم بترتيب جميع الدواعي ولم  
 قد عرفت والوجه المعتمد لادله في خبرها المدعى ترتيب الفعل من حيث صدره عن الفاعل  
 ووجود الملة رتبة بين الجهتين خبر خبرهما دونت من ان التعليل بين الملة رتبة بين الجهتين  
 غير غير والاصل ليس في ليلتهما راجح يستلزم وجود واحد الملة رتبة بين الجهتين وجود واحد الملة رتبة  
 بخلاف قول المولى فانه يحل على الصحة خبر ترتيب جميع الاحكام حصر رتبة الخبر والعرف بينهما في  
 النيابة ان الفعل الصادر عن الوكيل ليس له جهة غير جهة صدره عن الفاعل ولم يؤخذ في معنهما  
 ووقع الفعل عن الغير قصد النيابة بل لو قصد الصادر عن انا المانع عن الفعل الصادر عن المانع  
 والوكيل هو ان السطة على الفعل في الاول بغيره وفي الثاني بتسليم الغير كلف النيابة فان وقع  
 الفعل فيها عن الغير مقام ايجاد واصل في معنهما خبر بتعقل معنهما بدون الاستثابة عكس الواقع  
 اذ لا يخفى من في الخارج المانع من قبل المانع والاصل اخذت في النيابة من حيث المصنوع وان فعل المانع  
 مستقل دون فعل النائب فيكون الاصل في احواله فانه الصحة وترتيب جميع الاحكام في الاول لانه في لوازم  
 لفعل الفعل من حيث صدره عنه كذا ما انفقوا عليه في حضور فعل الغير الواجب الفاعلية ولم يكن له



تحت الفاعلة في الثاني ولعل هذا لم يشترط احد في الوكيل المعاد لان الفعل فعله وجميع الآثار ترجع على الفعل  
 في خذاته والمبتدات في ذلك بين كونه عادلا او فاسقا واشترطها المعظم في الثالث  
 انه جازع في صدور الفعل اذ قول الفاسق ليس بعبارة الشريعة الا ان السامع في ان المراد بالحق  
 بل هو الحق الواقعي الذي لا يشترط اعتقاده كما هو الحال في الحق عند الفاعل وكما اعتقاده واختصه فيه  
 على قولين اختار جماعة الله ولعل المشقة واختار الفاضل القره الشافعي وحقن المقام يقتضيان  
 ان يقال ان ما يمكن ان يتحقق الرابع فيه انما هو في الاكالات النسب بين العبيد والواقع والاعتقاد  
 تنبأ كليا او عموما وخصوصا مسلم وكان الثاني ان لم يرفع الشك او اخرجته النكاح من  
 الظاهر فيه ان قاعدة خبره اصدار عنه كذا فائدة المتزاع مما اذا كان اعتقاد الفاعل في الحال متحدا وان كان  
 الواقع فالحكم الرابع فيه في موضعين الاول ان السامع في الاعتقاد الفاعل في الثاني ان السامع  
 ثم الكلام في كل منهما يقع في مقابلين احدهما عالم من معتقد الفاعل مستند في ثبوتها فانما كان معتقده  
 مستند في ثبوتها في التقليد وكما انما الكلام في الثاني ان السامع في الواقع من الاعتقاد بحسب اعتقاد  
 ولم يكن مستند في ثبوتها في رعايته الحق الواقعي وحال السيرة فاعلم ان الدعاء اعتقاده والله  
 واخذ في النظام وقامه وهو المختصر مع الشك في المناقعة معار ورجح فيها والاصل الذي استند  
 الشيخ المختصم الذي لم يفتل ان يبرأ من كل تحت صدره كقول السامع وقد استند ان القادة فيهما  
 جازية في شبهة نعم لا يجرى الدليل الذي استندناه واما الكلام فيما كان السامع في الواقع سببا في الاعتقاد  
 للفاعل في ثبوت مستند شريف في رعايته الحق الواقعي والاعتقاد وجهان ولديهم رعايته للاعتقاد  
 هنا او كمال على مقتضى المقتضى ربما يوجب الحكم بالحق بالتصديق وان كان قد بين ان مقتضى قوله في  
 ارجح على احسن رعايته جانب اذ لا حسن في العقل الفاسد الناشئ من الاعتقاد والحق واما ان  
 الكلام فيما كان السامع سببا في الاعتقاد في ثبوت مستند شريف في ثبوت القطع بتقديم  
 جانب الاعتقاد فيه لعدم الدلالة على رعايته الواقعي هنا في شريف من الجرح السابق حتى لا يكون  
 لدن الحكم على السامع كقول في هذا الشريعة على حسب اعتقاد الفاعل على ما هو من الحكم على السامع الذي  
 على ما هو في رعايته واما الكلام فيما كان الواقع من الاعتقاد والاعتقاد في ثبوتها فانما كان  
 الشريعة كذا في ثبوتها من كل هذه الصوره مع كونه الدليل وحقن الحق فيهما ان يقال ان الحكم

بغيره

بتقديم جانب الواقع من كل ذلك لا يلحق في المقام والحق المذكور لانه في ذلك اذ انهم لم يحسن فيه ما يقال  
 الفاسد على سبيل الإطلاق وهذا المعبر عن الحكم على السامع عند لا يحسن المطلوع وان كان يمكن له ان  
 يدعي ذلك السامع باعتباره ان رعايته حاق لفظ الاحسن الذي في الجرح الذي لم يحسن يقتضيه ذلك لان الفاعل  
 من صوره لمعانيها المعنى الداعي وكما يشترط الاعتقاد ولا ريب ان احسن الواقع ليس الله الحق الواقعي  
 لا ما هو عند الفاعل الفاسد بحسب الواقع لكن القول بالانصاف ان الجرح في ثبوت هذا المعبر سببا في الاعتقاد  
 ان المراد به بيان رعايته احترام حال المسلم وهو يتحقق كماله على ما هو في كسب اعتقاده والحق في  
 الوجهة على فرض الدلالة فيه للاعتقاد عليه السيرة ولتحليل النظام وهو ان كانت محقة بالظن  
 ان جميع الناس من العوام والخواص يرتفعوا بالحق على الحق على المسلم في معاملة منهم وعبادتهم ولكن  
 جهة السيرة غير معتد بها ولا يمكن ان يكون من ثبوتها الحكم على السامع الواقعي الذي يوجب جميع الآثار حتى  
 بالنسبة الى اليك كقول ان يكون من ثبوتها الحكم على السامع من الفاعل كالمعبر عنه السامع بحسب اعتقاده في ثبوت  
 الجميع النكاح وجعله من الواقع في ترتيب الدلائل وحكم المعامله مع معاملة السامع كالحكم في الفعل الفاعل  
 وكما هو في الحقيقة او ان ثبت فالغرض ثابت لكن اثبات واحد منها من كل واحد منها بعد  
 مستند الدليل لان الظن على المقتضى فيما اذا اعاد الرصدون وقال احدهما ان السامع وقع في عسر من شدة ظاهرا  
 عنده والآخر يقول ان السامع وقع في كمال وكان كمال المتزاع عنه من جهة عدم جوارحه العسير عدم تقديم  
 ذلك الحكم قول من يبرر وقوع السامع في كمال باعتباره انه من السامع والآخر لفظ بحسب الواقع على كمال بالظن  
 في ذلك ان الحكم المشاط هو الحق الواقعي فاللزم الحكم بتقديم مع انه لا يقدم واما بعد الثاني فلانا  
 من انهم لم يبررنا خا صا فانما هو ما كان في ترتيب الحكم على السامع على السامع عند الفاعل الفاسد عندهم  
 في صوره عليهم بانبيائه ولذا حكم المشهور بعدم جواز الاعتقاد على من ترك السيرة المبررة عدم وجوبها  
 بخلافه المقتضى من جهة الدلالة في صوره في الصوره وما ذكره في حال اختلاف النظام اذ لم يرضه بواحد من وجهين  
 ولا يدل على احدهما بالخصوص وبجملة او لم يثبت جهة السيرة فاللزم لا يثبتها في الحقيقة منها ووجه  
 عدم العلم بالحق الواقعي والاعتقاد على ملاحظة رعايته جانب الواقع من حقه مثل المثال المتقدم وله  
 ولا حاجب الاعتقاد كقولهم او انبيائه في الدليل ان الظن لا يثبتها من صوره الشك في ان آثار الحق الواقعي

شكوا



بالنبية اليه وتناوبه وعجزه لكن يرتب جميع الآثار ويرجع اليه ان يكون كاشفا عن حبه اليه او ليحل محله  
 وان لم يعلم حبه اليه انما يشاهد في حقه الغنى والذات بانفس ان متوجه له لغز ان الذم في انفسه مقام  
 اخر فقل ان الوجه المستور في حقه المحبة المستفاد من الدلالة الطيبة وكذا الحكم في مقلده  
 للمخبر في احد اموره بعد الترتيب من جميعا في كل مكانه والعامه احدا ان يكون مناجاة في حقه غير  
 ان طابق الواقع كان هو كماله في القوة والقدرة في علمه ولم يكن من مقتضاه حكم الشارع في غير  
 الجمل المركب وان كان مشابها بانياته العمل على طبقه وعرفته بانياته ان ليس له غير  
 بل امره الشارع ان يجعل علمه على طبقه وجعل منزله الواقع وحكم ترتيب احكامه عليه فانه ان هذا  
 الوجه هو اختيار عند الشك منه كحقيقته وثالثها ان الشارع جعل حكمه واقعا مستلزما لاجتماع  
 لكنه واقف لا يتردد وراعي ان الشارع جعل حكمه واقعا اوليا وجعل الاحكام الواقعية مستندة  
 على حسب الله والاعتقالات وهذا معنى القريب والثالث ان حكمه عند التحقيق فيبانه في محله  
 المتفاد من حقه الاخيرين للدلالة فيه على ترتيب جميع آثاره اليه الواقعية المراجعة لانفس الفعل المستفاد  
 او له عجزه على غاية ما يمكن ان ياتي به في الادلة ان الشك في حكمه ترتيب الآثار بالنسبة لانفسه المستفاد ومقلده  
 ونبههم ان الاعتقاد ببناء على الوجهين لا يجرى بصير من حقه كسابر الموصفات المستبدل بها الاحكام  
 الله الواقعية المرتب عليها جميع الاحكام والآثار الثابتة لهذه الاحكام بالنسبة الى امر كان داخل تحت  
 موصفها او جازعها كالسر والخطوة وجران والقدرة والذكورية والذكورية وغيره فانه قد فاسد  
 او قد رزق راضح بين كثر الاعتقاد من موصفها وبني سائر الموصفات ووجه ان الله عز وجل في الفعل  
 باعتبار معلق الحكم الشرعي في سائر الموصفات خاصة باعتبار الفاعل والمجمل له عام والاعتقاد  
 فليس ذلك فانا قال ان الله سبحانه ان الواجد لما حكمه ان يعلم بالظواهر الخارجية فانه ان دخل  
 في هذا العدم وصح به الظاهر في قدرته صلاته جميعا بالنسبة لما جميع الناس في جميع علمهم  
 ترتيبا لما رآه وبكذا ما اذا قال ان الله سبحانه انما هو الناس بافهمته من الدلالة الطيبة  
 كونه الواحد وكونه فاعناه لا جعلت لكل ما دل عليه به الادلة من سبب غير انفسه كسبب  
 للنقل والاقبال او سبب غير انفسه له او غير ذلك معتبره بالنسبة اليه في حقه في حقه في حقه

عليه السلام

في ذلك بين كثر ما يشترك الفعل من مقتضى العجز او غيره من مقتضى هذا وجده احد الباع بالصيغة  
 الغيرية ووجه انه سبب للفعل والاعتقاد في حقه سببا مراد كان الوجه في الاعتقاد له العجز  
 او وجه في الاعتقاد له العجز او غيره وهذا لا يرد في حقه وبذلك ان المجمل له من المقتضى فانه اعتقد  
 العجز ترتيب عليه انه وان اعتقد العجز لا ترتب عليه ذلك مراد كان مرجع الصيغة في القابل  
 للصيغة او فوه او وجه في الاعتقاد له في حقه من الواقع ثم يستتر في تحت هذه القاعدة العبادات  
 بناء على الدلائل الاخيرين والسبب في ذلك ان توصيف الفعل بالصيغة في حقه العبادات  
 باعتبار ارضا فيها الفاعل والصيغة عبارة عن موافقة الدعاء والاداءات متعلقين بالفاعل المباشر للفعل  
 كجمله في العبادات كما يهاجم في التعديلات لا يلد على حقه في حقه صيغة ما شدة فاعل خاص في حقه  
 الحكم بترتيب الدلائل فيها مرفوعة على اعتقاد ثبوت سببية السبب في الواقع فقل في مقتضى ترتيب  
 الدلائل له ويحكم في السبب مجمله بالنسبة اليه وكل ما لا ينفقه لا سر له في حقه وبذلك ان المجمل  
 بالنسبة اليه كان القابل هو او غيره فاذا كان الفعل العبادات غير موصوفة للاعتقاد في حقه العبادات  
 على مختلف الاضافات الى الفاعل فاعلم في حقه العجز فيها تارة في الفاعل والوجه مختلف باختلاف قوتها  
 الفاعل ما ذكرناه في مثال السر والخطوة وكذا في موضع لا مثالا ونقول ان العجز مثلا فقل في المثال  
 غير صالح للاعتقاد بوصف الصيغة حد قاتنا مع قطع النظر عن الفاعل انه مختلف باختلاف الجزء والشرائط  
 في الواقع بحسب الكمالات فيوصفه بالصيغة مرفوعة على اضافة في فاعل خاص في هذا الفاعل في مقاساته  
 اما ان يلحقه بغيره عدم وجوب السورة مثلا فالعجز مثلا مجمله في الواقع من دون سورة واما ان  
 يكون مقتضى وجوبها فالعجز في حقه مجمله معها فيرتب على كل منهما جميع آثار الله اذ هو لازم  
 الصيغة الواقعية وبذلك لا يرد في حقه وحاصل الظلم ان المجمل له في المعادلة هو المقتضى في غير ذلك  
 لشخص خاص في كاد ما قبل ترتيب آثار الصيغة مقصورة عليه كالفعل العبادات وهذا سببا للفرق بينهما  
 في ترتيب الدلائل بالنسبة اليه في حقه عدمه بذلك انما ان الدلائل في الدلائل الاخيرين واما بناء  
 الدلائل في الاولين فالعجز العبادات كما في المعادلة اذ لا دليل يدل على ترتيب الدلائل بالنسبة اليه في حقه  
 على التمهال التدريجي فالعجز في حقه واما على الدلائل الاخيرين في حقه الاعتقاد بترتيب الواقع كمال الشك في حقه اذ















اقله من خمسين  
 بقوله ثم انما  
 في الكفر ما سد له  
 بقوله ثم واذ  
 فها هو الذي

卷之四

[illegible]







على ان كدشت وفيها نها خابرة في مقام المرافعة والادعاء ان كدشت لا يصلح شيئا من  
العتيل والعلل بمقتضاها الا ما اخرجها الدليل على خطئه كما قد سجد كدشت وكذا في اذ  
المرام فمقتضى كدشت اعتبار في معطى المرام وما لا يرب فيه كدشت الروحه والادعاء في  
واحد منها فمقتضى كدشت اعتبار في معطى المرام وما لا يرب فيه كدشت الروحه والادعاء في  
في حيث الصدق والقلب للامم جميع اقسام بل من سكر لاله القبول فلهذا لم يلقى في  
اكتفاء الادعاء اذا كان المخور ومو المرام والمفتحة الى الاجتهاد كما يشاهد اهل كدشت في مقام  
التحقيق القديم وكذا ان الشك جهة اعتبار اعتقاده على كفاية الدليل اذ لو كان قد علم  
شبهه انه ليس السهو والسيان داخل تحت القواعد وليس ذلك خصيصا في الدلالة لان  
عدم اعتبار شبهه كدشت السهو عدم اعتبار قول غير الضابطه اخباره الى ما يحل  
وفق الاصول بهذا انما الكلام في قاعده حل فعل المسموع وقوله في الصحة واما الكلام  
في تقديمها على الاستصحاب فنقول ان لا شبهة في تقديم فعل المسموع على الاستصحاب كما عرفت  
استصحاب الفعل الملازم لقاعدة الصحة في جميع المقامات والظاهر ان تقدم القاعدة المذكورة  
عليها ما قام عليها لا يلزم وذلك لجهتي الاول ان قاعده الصحة خاصة واما لانه  
الفعل عام والخاص مقدم على العام كيف ولو لم يكن عدم التقدم لكان اعتبار الفاعل  
لعدم انحصارها عنها والثاني ان الفصل في مثله حمل فعل المسموع على الصحة مرموز في الاخر  
والخروج مقدم على الحكم كما عرفت اليه الاشارة واما الكلام في تقديمها على استصحاب الفعل  
في الاستصحابات الموضوعة المترتبة ان الشك في الفعل مقدم سبب في الشك  
في محرمات تقدم تلك الاصول على اصالته الصحة لتقدم المزيل على المال كما صالة عدم رتبة  
البيع للرجوع بعينه البيع او اصالته عدم كدشت في الشرايط المعتبرة في البيع وكذا  
في المزج واما ما عرفت لوجور اصل العقد وكان الشك في صحة او فساد مبيع الشك  
في كفايتها ولا تنه ان الشك في صحة جميع المقامات ناشئ من الشك في صحة الشرط  
حتى يبين ان المعارض بالاجزء يقع في اصالته الصحة وعدم وجوب هذه الشرايط التي لا تنفع

العلم

الاجماع تقدم الدلالة على الثانية فلم يبق محل للاجتماع المذكور لوزن مقام لا مجرد لهذه الاصول غير  
لا مرور ولها فيه من كدشت اصالته الف وخاصة كذا في مسئلة المدعوية في دفع العقد في حالة الدلالة او الاصل  
المر تقدم في كلام التحقيق في تقديم مدعوية في حالة الدلالة على مدعوية الاخر وكذا في مسئلة المدعوية في دفع  
المرجعية في ركن العقد لا بعده الشك في كدشت في تلك تقديم قول مدعوي الدلالة على مدعوية الاخر وكذا اذا كان  
الشك في الفعل ما شتم الشك في احوال او اوصاف المتعاقدين او العوضين وفي الكلام  
الشك فيها ليس ناشئ من الشك في احوال او اوصاف الشرطية لوجوه انما هي ان الشك في  
الاصول مدعوية فمقتضى عدم اعتبار مدعوية الاجماع المتقدم في كل حال فقد سفت فيما سبق ان كلمات  
الاصحاب في المقام مضطربة فانية الدلائل انما يظهر من جملة تقديمها على الاستصحاب وفي اخر  
العكس وانما هو الدلالة ان لا خلافا في الملازمة لم كدشت فيما بين محرمات وذلك لما عرفت  
سابقا ان قاعدة الصحة تقتضي الحكم بكون الفعل الصادر في المسموع المدعوي صحيحا فالفاسد ان  
يكون صحيحا او يثبت الموصوف كدشت لا مطلقا بل بعد اثبات احكام الصحة واعتبار اثبات الموصوف  
الافعال صحيح مقدم على اصالته الف الترتيب لادلالته فيها على اثبات الموصوف اصله وهو الف الف  
على فانية اثبات الاحكام وما عرفت عدم اثباته لم يوجب انحصار صحة العقود المعتبرة في الفضل  
الصحيح لم يدل على ان الفاعل المزمع على كدشت كدشت كانت على حذف الاصول وبعبارة اخرى  
انما غلبت المقيدة بدخول المقيدة وموجع العيب وكذا لا بد من اجراء اصالته في صحة العقد  
المترتبة على تلك كدشت صيات والشرايط المعتبرة في صحة العقد كدشت لا يدل اجراء اصالته  
في صحة صيات والشرايط على ان الفعل الواقع هو العقد الفاسد فلهذا يثبت باصالته عدم  
الروية او عدم الكيل وكذا ان البيع المانع في الخارج مثله هو مدعوي افراد البيع الغير المبرر  
وكذا بناء على عدم اعتبار الاصول المثبتة وبالمثل ان اجراء اصالته عدم وقوع الشرطية لا يثبت  
ان العقد الواقع في الخارج هو الفعل الموقوف لعدم الشرط وكذا ذكره وان التاميات  
لا تثبت بالاصول فاجراء اصالته عدم ابرضية او شرطية فاما هيئات العبادات







الدخالة فاذ الحقة ان ترد لم يرب عليها هذا اثر لا اثر الملوذ فيها فاذ انها لا تفتاد الدعوى المستلقة  
 بين قس الدخالة كاشفة اذ نافله عند الشرا كجهد وبالجملة اذ ادعى مالك ملك المال ووقع البيع فلهذا لا يفتاد  
 بالاذن لم يقدّم في المثال باعتبار قاعدته التي العقدية محروقة في كليها بل يقدّم في الادل باعتبار اصله  
 عدم صدور الدفن او الدخالة وسببها ان رتبة من مسئلة الفضل في المال مال البيع وانما تعلق به حق  
 الغير ولذا لم ينكر احد قس هذا البيع مع تعقب الدخالة من الممنوع فمجرد وان انكر العطفية بعضهم وعل  
 هذا هو السرف في عدم مراعاة المشق قاعده العتيه وتقديرهم قول الممنوع فيه جيد فلم توت هذه القاعده  
 لما انت قضيه القاعده تقديم قول المراجع ولا ينهم ان هذه القاعده التي اصلها الاصول للبيع المعايير  
 لعدم الافاء بل هو كالحادث بالنسبة الى البيع لان الشك فيه شك في وجود المانع الغير كالحادث بالنسبة  
 الى البيع لان الشك فيه شك في وجود الشرط لما سمعت سابقا من اجراء الاصل هو المرجح  
 لحوار موضوع الحفظ من وجوب تحقيق الوفاء وهذا هو المورد الذي يترتب في اليد فيها من الوفاء بالوصول وما  
 ذكرنا ظهر حال الشك بقاعده الوفاء واصالة الرد في البيع واما الشك باصالة بقاء الدفن  
 فهو ايضا غير محتمل لان الفرض من انبات ووقع البيع مع الدفن والاصل لا يثبت لما مر من ان الاصول  
 لا يثبت للموضوعات ثم اذا علم زمان وقوع البيع وشك في زمان المرجع فاجراء اصالة بقاء الدفن  
 يثبت ووقع البيع الصحيح وحق بصير التفصيل المذكور اعرض العلم بالتنازع واجعل به كلام الشهيدة المذكور  
 واكثر في علم المقامات في كتاب القضاء وبقعه موره وجامعة اخرى من المنازع بل اختاره  
 مع من العداء كالشيخ الطوسي والقاضيه في ذلك والسيد الجليل في مفتاح الكرامه مسئله  
 اصالة تاخر كادته في غير محله وتفصيل الكلام فذكر سابقا فلا حظ في ذلك والعشرين من الدور التي  
 ينظر التنبه عليها ان العمل بالاستصحاب هل يحتاج الى الفصل ام لا وهذا الشرط شرط لا باعتبار الادب  
 كما ان الشرط السابق وهو قوله في المعارض شرط لجر بانه مطم واذ اجله وكفى حتى في المقام ان  
 يقر ان موارد جريانه اما الاحكام العليا التي يوظف فيها المخدم في الشق وكلها الموضوعات المستنبطة  
 اذ ان الشك فيها يرجب الشك في الحكم العالي ولذا بعض الموضوعات الصرفة لا يفتون الرجاليه  
 او الموضوعات الصرفة والاحكام الجزئية التي ليس فيها شائبا منها المخدم في الشق بل يرجع فيها الى التوفيق

الطرف متعلق  
 ببعضه

انفسه لا فرام والثالث قوله لا يتطلو الاعاكم فيه ان معناه المحقق هو حدث منقطة البطالان في  
 بعد صدوره عن الفاعل على وجه صحيح وذلك لا يتصور الا بالرد عند قبول مرافقا لادور في تفسيره مع عدم جواز  
 البطلان الاعاكم بالشك من ان كانا غير ظاهرين احدهما ان يجر المرد في البطلان البتة ان  
 العمل في ادل الدعوى على وجه البطالان وهذا النوع في الاستعمال شائع في كلام العرب كافة في جميع المحاور من  
 المركبة ومنه انهم فوهم لعل والمعين وثانيها ان يكون المرد ابطال العمل بعد الشروع فيه بان بركه ولا يتبعه  
 او بانه غير مفيد في الدخالة وظاهر ان شتبا من هذه المعاني لا يقع في المقام اما الاول لان نظائر  
 واما الثالث فلان البطلان لا يتحقق الا بعد العلم بكون الفعل صادرا عنه وفي عنوان الصحيح والمفوض  
 وجود الشك فيه بسبب العارض والراجح استحباب حجة البطلان في كتاب عنه واذ في محله كما  
 وانما من استصحاب حجة الدخالة وفيه ان الدخالة ليس عارضا عن انبات الدخالة الحقيقة بابر وجه  
 بل المعنى المتعقل منه ليس الضم الدخالة الصحيحة لبعضها وبعضها والمفوض عدم العلم بصحة الدخالة الحقيقية  
 او عرفت الاقسام المتقدمة فلا بأس ان تشير الى احكامها واحكام لطاير امكان في شرط  
 او جريته او ركنيته الذي تقدم اليه الاشارة في اصل البرائة مفصلة وللمزيد ان يتكلم في جميع الاحكام  
 المتعلقة بها اذ لا يتر منها قد تقدم سابقا بل يزيد ان يتكلم في بعض الاحكام وهو انما اذا قلنا ان  
 صحة العمل وبنا اما قاعده الاستقلال كما هو مختار فيما شك في ركنيته او فيما شك في شرطيه مما لا  
 لا يبعد وهو مفاد الرجوع في شرطه عرفا كما تقدمت الاشارة الى ذلك مفصلة او على الترتيب  
 كما في بعض اقسام الزكوة مثلا او كان الشبهة فيها شبهة في الموضوع العرفي ولم يكتف في اصله بل ان  
 كما اذا ترك السبب قبل ولم يعلم انها من ركنه واحدة او ركنين وهذا المورد توقف لعدم وجود اصل

احكام



وان تروهم بعضهم حرمنا اصاله عدم البطل من اليم اما ما قبلنا استحقاق العذر او غيره وليس وجهه عند  
فصل اكم عن حرم هذه الصورة اتمام العمل اجباها

بما حسن صحيح  
هذه الورقة طاب راسها  
للاحتياط سنة ١٢٠٤









